جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع :

أثر مخاطر التمويل على الأداء المالي للبنوك التجارية

– دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

إعداد الطالبة:

ـ خولة بخاري

تحت إشراف الأستاذة:

ـ وهيبة ياليشاني

السنة الجامعية: 2017/2016

كلمة شكر

كم جميلة هي الدنيا وكم يزينها النجاح جمالا، وكم سيكون شكرنا لخالقنا وموفقنا على هذا العمل نفعنا الله به ونفع غيرنا، وكم هو تقديرنا و عرفاننا بالجميل للأستاذة والدكتورة المحترمة: "ياليشاني وهيبة" حفظها الله ورعاها لقبولها الإشراف على هذا العمل، التي لم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات في انجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الخالص الى جميع موظفي البنك الخارجي الجزائري بالمدية على مساعدتهم لنا.

مع تشكراتنا الى جميع من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إعداد هاته المذكرة ولو بكلمة.

دعاء

يا رب ... لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب... علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب

الإنتقام هو أول مظاهر العنف.

يا رب ... إذا جردتني من المال أترك لي قوة الصبر كي أتغلب

على الفشل.

وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يا رب ... إذا أسأت الى الناس أعطني شجاعة الإعتذار.

وإذا أساء لي الناس أعطني شجاعة العفو.

يا رب ... إذا نسيتك لا تنساني

إهداء

"إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين"

الى من أنارا لي درب العلم والمعرفة... وحرصا علي منذ الصغر واجتهدا في تربيتي والإعتناء بي,...
فلا شيء عندي أفخر به أعظم من دين أؤمن به، وامرأه عظيمة قآمت بتربيتي،
وأب أفخر دآئماً عندمآ يختتم اسمي بـاسمه... ابي الحبيب و أمي الغالية أطال الله في عمرهما.
إلى أختي الغالية بثينة حفظها الله.

إلى إخوتي طارق و مصطفى.... حفظهما الله .

الى صديقاتي الأعزاء ... صورية ، خولة ،ختيمة، مونية، خولة،

روفيدة، منال، حنان، هدى...

إلى جميع عائلتي جدي وجدتي أطال الله في عمرهما

عماتي، خالاتي، أعمامي و أخوالي

إلى طلبة العلم في كل مكان.

إلى الأستاذة المشرفة : " ياليشاني وهيبة"

أهدي هذا العمل المتواضع عرفانا ومحبة

خولة بخاري

الملخص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من حيث العائد و المخاطرة، حيث تضمن الإطار النظري لهذه الدراسة كل من مفاهيم عامة حول البنوك التجارية و التمويل الائتمان البنكي من نشأة و تعاريف و أنواع و أهداف و خصائص، وكذلك عموميات حول المخاطر البنكية، و تقييم الأداء المالي من تعاريف ومراحل التي تتم بها هذه العملية، أما الجزء التطبيقي لهذه الدراسة فكانت دراسة ميدانية للبنك الخارجي الجزائري وتم إعطاء نشأة و أهداف و الهيكل التنظيمي للبنك، ثم تم تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية على البنك خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 من خلال حساب مؤشرات العائد و مؤشرات المخاطرة للبنك و التعليق عليها.

الكلمات المفتاحية: البنوك، الأداء، المخاطر المالية، العائد على حقوق الملكية.

Summary

The objective of this study is to assess the financial performance of commercial banks in terms of return and risk. The theoretical framework of this study includes general concepts of commercial banks and financing bank credit from the origin, definitions, types, objectives and characteristics, as well as generalizations about banking risks, And the evaluation of the financial performance of the definitions and stages of the process. The practical part of this study was a field study of the Algerian foreign bank. The bank's structure, objectives and organizational structure were given. The ROE model was applied to the bank during the period from 2014 to Through Sense Indicators and risk indicators of the Bank.

Key words : banks , performance, financial risks, the return on equity .

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	
الآية	
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
الملخص باللغة العربية و الانجليزية	
المقدمة العامة	(أ – خ)
مقدمة	أ
إشكالية البحث	ب
فرضيات البحث	ب
أسباب اختيار الموضوع	ب–ت
أهمية البحث و أهدافه	ت
حدود الدراسة	ث
منهج البحث	ث
أدوات البحث	ث
صعوبات البحث	ث

فهرس المحتويات

هيكل الدراسة	ث-ج
الدراسات السابقة	ج-خ
الفصل الأول : ماهية البنوك التجارية و التمويل البنكي	(06-42)
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	07
المطلب الأول: نشأة و مفهوم البنوك التجارية	07
المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية و أنواعها	10
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية و أهدافها	13
المبحث الثاني : ماهية التمويل البنكي	18
المطلب الأول : نشأة و مفهوم التمويل البنكي و أنواعه	18
المطلب الثاني : مبادئ التمويل البنكي ومراحل العملية التمويلية	23
المطلب الثالث: مصادر التمويل في البنوك التجارية و استخداماتها	28
المبحث الثالث : ماهية الائتمان البنكي	34
المطلب الأول : نشأة ومفهوم الائتمان البنكي	34
المطلب الثاني: أنواع الائتمان البنكي	35
المطلب الثالث : أسس و معايير منح الائتمان	38
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني : مخاطر التمويل و الأداء المالي	(43-83)

تمهيد	43
المبحث الأول : ماهية المخاطر البنكية و كيفية تسييرها	44
المطلب الأول : مفهوم المخاطر البنكية و كيفية قياسها	44
المطلب الثاني : أنواع المخاطر البنكية وكيفية تسييرها	57
المطلب الثالث : طرق و أساليب مواجهة الخطر	63
المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي	68
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وعناصره	68
المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء و أهدافه	70
المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء	72
المبحث الثالث: الأداء المالي ونموذج العائد على حقوق الملكية	74
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	74
المطلب الثاني : أهمية الأداء المالي و أهدافه	74
المطلب الثالث : مؤشرات قياس الأداء المالي	76
خلاصة الفصل	83
الفصل الثالث : تطبيق نموذج العائد و المخاطرة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة المدية	(103-84)
تمهيد	84
المبحث الأول: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري	85

المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري و أهدافه	85
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري	86
المطلب الثالث:دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري	89
المبحث الثاني : تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية (مؤشرات العائد و المخاطرة)	93
المطلب الأول :مؤشرات العائد	93
المطلب الثاني : مؤشرات المخاطرة	99
المطلب الثالث : تقييم نتائج الدراسة	103
الخاتمة العامة	(105-104)
قائمة المراجع	(111-106)
قائمة الملاحق	(113-112)

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2014-2016	94
02	تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2014-2016	95
03	تطور الرافعة المالية خلال الفترة 2014-2016	96
04	تطور هامش الربح خلال الفترة 2014-2016	97
05	تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2014-2016	98
06	تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2014-2016	99
07	تطور مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة 2014-2016	100
08	تطور مخاطر الإئتمان خلال الفترة 2014-2016	101
09	تطور مخاطر رأس المال خلال الفترة 2014-2016	102

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	البنك كوسيط مالي	09
02	معايير منح الائتمان	39
03	نموذج العائد على حقوق الملكية	79
04	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري 2017	88
05	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية (مارس 2017)	92
06	تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2014-2016	94
07	تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2014-2016	95
08	تطور الرافعة المالية خلال الفترة 2014-2016	96
09	تطور هامش الربح خلال الفترة 2014-2016	97
10	تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2014-2016	98
11	تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2014-2016	99
12	تطور مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة 2014-2016	100
13	تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة 2014-2016	101
14	تطور مخاطر رأس المال خلال الفترة 2014-2016	102

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	ميزانية البنك الخارجي الجزائري، جانب الأصول	112
02	ميزانية البنك الخارجي الجزائري، جانب الخصوم	112
03	جدول حسابات النتائج	113

مقدمة عامة

لقد شهدت الصناعة البنكية تطورات تكنولوجية في مجال الإتصال و العولمة، و زيادة عدد الفروع و المتعاملين، مما أدى إلى زيادة حجم المعاملات في البنوك، الأمر الذي أدى إلى اشتداد المنافسة بين هذه البنوك فيما يخص الخدمات البنكية المقدمة و كذلك التنويع فيها، فكان الاهتمام بالقطاع البنكي واجب و ضرورة لمعظم الدول المتطورة منها و السائرة في طريق النمو.

إذ تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، كما تلعب البنوك دور الوساطة بين أصحاب العجز و أصحاب الفائض في الموارد المالية، وتسعى كذلك إلى تحقيق أعلى عائد ممكن و بالمقابل مواجهة أخطار محتملة ستواجهها و العمل على التقليل منها.

و تزداد أهمية هذا القطاع نتيجة للتطورات التي يشهدها في الوقت الحالي، بحيث لم تعد النشاطات البنكية محصورة في دور الوساطة المالية بل تعدتها للقيام بنشاطات حديثة أدت إلى تعقيدات كبيرة في البيئة التي تعمل فيها البنوك و المؤسسات المالية مما أدى إلى تعرضها بصورة أكبر للعديد من المخاطر أهمها: مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة و مخاطر التشغيل.

هذه المخاطر من شأنها عرقلة البنوك على القيام بمهامها و تحقيق أهدافها، الأمر الذي دفع بالمسؤولين و المهتمين بقضايا القطاع البنكي إلى تسليط الضوء بصورة واضحة على السياسات و الإجراءات التي تحقق السلامة البنكية، فكان مبدأ إدارة المخاطر البنكية و التي أصبحت من أهم المجالات التي وجدت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من قبل البنوك المركزية و السلطات الرقابية و إدارة البنوك بصورة سليمة، هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك و ازدهارها و تحقيق أهدافها.

ولموضوع تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات المالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار و إفلاس العديد من الشركات الأمريكية و الأوروبية، وكذلك في ظل الانفتاح على العالم وتوسع المعاملات البنكية، ويعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية عملية ضرورية و ملحة لما يشهده القطاع البنكي من تحولات و التي كان لها أثر على أداء و كفاءة ومردودية البنوك التجارية، و مدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية و الدولية.

وفي ظل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير مخاطر التمويل على الأداء المالي للبنوك التجارية؟

الإشكاليات الفرعية:

1 ما المقصود بالبنوك التجارية، وما هي أهم وظائفها؟

2 ما المقصود بالمخاطر المالية و ماهي آليات تسييرها؟

3 ما المقصود بالأداء المالي، و كيف يتم تقييمه للبنوك التجارية؟

4 هل يواجه البنك الخارجي الجزائري مخاطر مالية و هل تؤثر على أدائه المالي؟

الفرضية الرئيسية:

تؤثر مخاطر التمويل على أداء البنوك من خلال عدم قدرتها على السيطرة و التحكم في نشاطها.

الفرضيات الفرعية:

1-البنوك التجارية عبارة عن وسيط مالي بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز، حيث تقوم بوظيفة قبول الودائع من عند أصحاب الفائض ومنحها لأصحاب العجز في شكل قروض.

2-المخاطر المالية هي حدوث انحرافات في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، ويمكن تسييرها بالعمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها.

3- الأداء المالي هو الربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها، ويمكن تقييمه باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية.

4-يواجه البنك الخارجي الجزائري مخاطر مالية تؤثر على أدائه المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار الموضوع فيما يلي:

أ -الأسباب الموضوعية:

التطورات في النظام البنكي الجزائري و التي تستدعي ضرورة الاهتمام بعملية التقييم حيث أنها المحرك الأساسي في الأعمال البنكية من خلال مراقبة الأنشطة و توجيهها بما يخدم إستراتيجية البنك و تحقيق أهدافه.

أهمية الموضوع نتيجة للتغيرات في الظروف الإقتصادية و تأثيرها على البنوك في معظم دول العالم.

ب–الأسباب الذاتية:

- الرغبة في الدراسة و البحث في مجال المواضيع المالية و البنكية.
- بحكم التخصص الذي ندرسه.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته من جهة والذي يتطلب العديد من محاولات الإحاطة بمختلف جوانبه موضوعيا ومنهجيا، ومن جهة أخرى فإن ما تعرفه البيئة المصرفية المحلية أو العالمية من تحولات على العديد من الأصعدة خصوصا ما يتعلق منها بتكنولوجيات الاتصالات و الإعلام الآلي تفرض ضرورة البحث في هذا الموضوع ، و إبراز الطرق و الأساليب المستخدمة لتقييم المخاطر و الذي ينعكس على الأداء.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة أثر مخاطر التمويل على الأداء المالي للبنوك التجارية، كما يهدف إلى :

التعرف على البنوك التجارية و أهم وظائفها.

معرفة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية وطرق و آليات تسييرها .

معرفة مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وتطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية.

حدود الدراسة:

الإطار الموضوعي: اقتصرت الدراسة على تقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري.

الإطار المكاني:اقتصرت الدراسة على الوكالة المحلية لولاية المدية للبنك الخارجي الجزائري.

الإطار الزماني: امتدت الدراسة في الفترة من سنة 2014 إلى سنة 2016.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فالمنهج المتبع هو المنهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري و الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لأنه يناسب نوع الدراسة فهو يساعدنا على عرض المعلومات، فحصها، تفسيرها وتحليلها ليسمح لنا بالخروج باستنتاجات بهدف تقييم الوكالة محل الدراسة.

أدوات البحث:

تمت الاستعانة بالمكتبات بما تحمله من مراجع علمية عامة و متخصصة في هذا المجال.

التقارير الميدانية للبنوك و الملتقيات العلمية الوطنية و الدولية.

صعوبات البحث:

من بين أهم الصعوبات التي أثرت على البحث أثناء إعداده ما يلي:

صعوبة الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالبنوك ميدانيا وذلك بحجة سرية الموضوع.

عدم توفر القدر الكافي من الدراسات في الموضوع في المكتبات الجامعية القريبة، إضافة إلى غيرها من المراجع كالكتب و الدوريات المتخصصة في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات موضوع تقييم الأداء المالي و البنوك التجارية و المخاطر المالية، ومن خلال هذا البحث سوف يتم عرض البحوث المنجزة من قبل و هي كالآتي:

- دراسة مُحَّد جموعي قريشي 2004:

هي عبارة عن مقالة بعنوان تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 30، 2004.

تتناول هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات و المعطيات المالية في تقييم أداء البنوك وتطبيق ذلك و مخاطره.

و تستخدم هذه الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حقوق الملكية و تحاول من خلاله المقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال مؤشرات الربحية أن البنوك الصغيرة مثل بنك البركة و بنك التنمية المحلية أكبر ربحية من البنوك الكبيرة كالبنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري، و أن بنك البركة أقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأخرى.

- مذكرة ماستر بعنوان تقييم أداء البنوك التقليدية و الإسلامية، كانت للباحثة رتيبة بركيبة (2014/2013) جامعة قاصدي مرباح ورقلة، حيث كانت إشكالية بحثها كالآتي:

كيف يتم تقييم الأداء في البنوك التقليدية و الإسلامية بطريقة العائد و المخاطرة؟ وكيف يمكن المقارنة بين الصنفين من حيث النتائج؟

حيث لخصت مضمون بحثها في فصلين: الأول تمحور حول الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة، و الذي تناولت فيه الباحثة كل من مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية و الإسلامية و كذا المقارنة بين مؤشرات الأداء المستخدمة في كلا البنكين، أما الفصل الثاني و الذي تمت فيه الدراسة التطبيقية التي تتعلق بموضوع الدراسة.

وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

البنوك التقليدية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان.

البنوك الإسلامية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية و الاستثمارية، وتعتمد على المشاركة في الربح و الخسارة.

طريقة العائد و المخاطرة من الطرق التي تستخدم في تقييم أداء البنوك التقليدية و الإسلامية.

تتميز البنوك الإسلامية بمخاطر غير موجودة في البنوك التقليدية.

- دراسة عبد الباقي بوضياف 2014:

تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة قياسية على السوق المالي السعودي2009-2012، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةو علوم التسيير، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، حيث كانت الإشكالية المطروحة: ما مدى تأثير المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية عل أدائها المالي للفترة الممتدة من 2009إلى 2012.

تهدف هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين المخاطر المالية(النظامية و غير النظامية) للشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية و أدائها المالي.

توصلت الدراسة إلى:

وجود علاقة عكسية و ذات دلالة إحصائية قوية، بين المخاطر التي تتعرض لها الشركات المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية من جهة، و أدائها المالي من جهة ثانية، و أظهرت الدراسة أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات المخاطر المالية (معامل بيتا و انحراف المردودية) تؤثر سلبا في الأداء المالي كمتغير تابع و الممثل ب(القيمة الاقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة)

كما توصلت الدراسة إلى أن المخاطر غير النظامية أكثر تفسيرا من المخاطر النظامية للتغيرات التي تطرأ على الأداء المالي.

هيكل البحث:

وقد قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تناول الفصل الأول ثلاثة مباحث تشمل عموميات حول البنوك التجارية و التمويل البنكي من حيث النشأة و المفهوم و المبادئ بالإضافة إلى مفهوم الائتمان المصرفي.

أما الفصل الثاني قد جاء بعنوان مخاطر التمويل و الأداء المالي، حيث يشمل ثلاثة مباحث تتمثل في ماهية المخاطر البنكية من حيث أنواعها وقياسها و أساليب مواجهتها و ماهية تقييم الأداء و الأداء المالي من حيث الأهمية و الأهداف،و نموذج العائد على الملكية.

أما الفصل الثالث بعنوان الدراسة التطبيقية في وكالة البنك الخارجي و الذي ينقسم إلى مبحثين، الأول بعنوان عرض عام للبنك الخارجي، حيث يتم التطرق إلى النشأة و الهيكل التنظيمي وتعريف الوكالة ونشاطاتها، أما المبحث الثاني فسيتم استخدام مؤشرات العائد والمخاطرة لتقييم الأداء المالي للوكالة.

لقد شهدت الصناعة البنكية تطورات تكنولوجية في مجال الإتصال و العولمة، و زيادة عدد الفروع و المتعاملين، مما أدى إلى زيادة حجم المعاملات في البنوك، الأمر الذي أدى إلى اشتداد المنافسة بين هذه البنوك فيما يخص الخدمات البنكية المقدمة و كذلك التنويع فيها، فكان الاهتمام بالقطاع البنكي واجب و ضرورة لمعظم الدول المتطورة منها و السائرة في طريق النمو.

إذ تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، كما تلعب البنوك دور الوساطة بين أصحاب العجز و أصحاب الفائض في الموارد المالية، وتسعى كذلك إلى تحقيق أعلى عائد ممكن و بالمقابل مواجهة أخطار محتملة ستواجهها و العمل على التقليل منها.

و تزداد أهمية هذا القطاع نتيجة للتطورات التي يشهدها في الوقت الحالي، بحيث لم تعد النشاطات البنكية محصورة في دور الوساطة المالية بل تعدتها للقيام بنشاطات حديثة أدت إلى تعقيدات كبيرة في البيئة التي تعمل فيها البنوك و المؤسسات المالية مما أدى إلى تعرضها بصورة أكبر للعديد من المخاطر أهمها: مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة و مخاطر التشغيل.

هذه المخاطر من شأنها عرقلة البنوك على القيام بمهامها و تحقيق أهدافها، الأمر الذي دفع بالمسؤولين و المهتمين بقضايا القطاع البنكي إلى تسليط الضوء بصورة واضحة على السياسات و الإجراءات التي تحقق السلامة البنكية، فكان مبدأ إدارة المخاطر البنكية و التي أصبحت من أهم المجالات التي وجدت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من قبل البنوك المركزية و السلطات الرقابية و إدارة البنوك بصورة سليمة، هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك و ازدهارها و تحقيق أهدافها.

ولموضوع تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات المالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار و إفلاس العديد من الشركات الأمريكية و الأوروبية، وكذلك في ظل الانفتاح على العالم وتوسع المعاملات البنكية، ويعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية عملية ضرورية و ملحة لما يشهده القطاع البنكي من تحولات و التي كان لها أثر على أداء و كفاءة ومردودية البنوك التجارية، و مدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية و الدولية.

وفي ظل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير مخاطر التمويل على الأداء المالي للبنوك التجارية؟

الإشكاليات الفرعية:

1 ما المقصود بالبنوك التجارية، وما هي أهم وظائفها؟

2 ما المقصود بالمخاطر المالية و ماهي آليات تسييرها؟

3 ما المقصود بالأداء المالي، و كيف يتم تقييمه للبنوك التجارية؟

4 هل يواجه البنك الخارجي الجزائري مخاطر مالية و هل تؤثر على أدائه المالي؟

الفرضية الرئيسية:

تؤثر مخاطر التمويل على أداء البنوك من خلال عدم قدرتها على السيطرة و التحكم في نشاطها.

الفرضيات الفرعية:

1-البنوك التجارية عبارة عن وسيط مالي بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز، حيث تقوم بوظيفة قبول الودائع من عند أصحاب الفائض ومنحها لأصحاب العجز في شكل قروض.

2-المخاطر المالية هي حدوث انحرافات في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، ويمكن تسييرها بالعمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها.

3- الأداء المالي هو الربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها، ويمكن تقييمه باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية.

4-يواجه البنك الخارجي الجزائري مخاطر مالية تؤثر على أدائه المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار الموضوع فيما يلي:

أ -الأسباب الموضوعية:

التطورات في النظام البنكي الجزائري و التي تستدعي ضرورة الاهتمام بعملية التقييم حيث أنها المحرك الأساسي في الأعمال البنكية من خلال مراقبة الأنشطة و توجيهها بما يخدم إستراتيجية البنك و تحقيق أهدافه.

أهمية الموضوع نتيجة للتغيرات في الظروف الإقتصادية و تأثيرها على البنوك في معظم دول العالم.

ب–الأسباب الذاتية:

- الرغبة في الدراسة و البحث في مجال المواضيع المالية و البنكية.
- بحكم التخصص الذي ندرسه.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته من جهة والذي يتطلب العديد من محاولات الإحاطة بمختلف جوانبه موضوعيا ومنهجيا، ومن جهة أخرى فإن ما تعرفه البيئة المصرفية المحلية أو العالمية من تحولات على العديد من الأصعدة خصوصا ما يتعلق منها بتكنولوجيات الاتصالات و الإعلام الآلي تفرض ضرورة البحث في هذا الموضوع ، و إبراز الطرق و الأساليب المستخدمة لتقييم المخاطر و الذي ينعكس على الأداء.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة أثر مخاطر التمويل على الأداء المالي للبنوك التجارية، كما يهدف إلى :

التعرف على البنوك التجارية و أهم وظائفها.

معرفة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية وطرق و آليات تسييرها .

معرفة مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وتطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية.

حدود الدراسة:

الإطار الموضوعي: اقتصرت الدراسة على تقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري.

الإطار المكاني:اقتصرت الدراسة على الوكالة المحلية لولاية المدية للبنك الخارجي الجزائري.

الإطار الزماني: امتدت الدراسة في الفترة من سنة 2014 إلى سنة 2016.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فالمنهج المتبع هو المنهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري و الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لأنه يناسب نوع الدراسة فهو يساعدنا على عرض المعلومات، فحصها، تفسيرها وتحليلها ليسمح لنا بالخروج باستنتاجات بهدف تقييم الوكالة محل الدراسة.

أدوات البحث:

تمت الاستعانة بالمكتبات بما تحمله من مراجع علمية عامة و متخصصة في هذا المجال.

التقارير الميدانية للبنوك و الملتقيات العلمية الوطنية و الدولية.

صعوبات البحث:

من بين أهم الصعوبات التي أثرت على البحث أثناء إعداده ما يلي:

صعوبة الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالبنوك ميدانيا وذلك بحجة سرية الموضوع.

عدم توفر القدر الكافي من الدراسات في الموضوع في المكتبات الجامعية القريبة، إضافة إلى غيرها من المراجع كالكتب و الدوريات المتخصصة في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات موضوع تقييم الأداء المالي و البنوك التجارية و المخاطر المالية، ومن خلال هذا البحث سوف يتم عرض البحوث المنجزة من قبل و هي كالآتي:

- دراسة مُحَّد جموعي قريشي 2004:

هي عبارة عن مقالة بعنوان تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 30، 2004.

تتناول هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات و المعطيات المالية في تقييم أداء البنوك وتطبيق ذلك و مخاطره.

و تستخدم هذه الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حقوق الملكية و تحاول من خلاله المقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال مؤشرات الربحية أن البنوك الصغيرة مثل بنك البركة و بنك التنمية المحلية أكبر ربحية من البنوك الكبيرة كالبنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري، و أن بنك البركة أقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأخرى.

- مذكرة ماستر بعنوان تقييم أداء البنوك التقليدية و الإسلامية، كانت للباحثة رتيبة بركيبة (2014/2013) جامعة قاصدي مرباح ورقلة، حيث كانت إشكالية بحثها كالآتي:

كيف يتم تقييم الأداء في البنوك التقليدية و الإسلامية بطريقة العائد و المخاطرة؟ وكيف يمكن المقارنة بين الصنفين من حيث النتائج؟

حيث لخصت مضمون بحثها في فصلين: الأول تمحور حول الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة، و الذي تناولت فيه الباحثة كل من مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية و الإسلامية و كذا المقارنة بين مؤشرات الأداء المستخدمة في كلا البنكين، أما الفصل الثاني و الذي تمت فيه الدراسة التطبيقية التي تتعلق بموضوع الدراسة.

وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

البنوك التقليدية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان.

البنوك الإسلامية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية و الاستثمارية، وتعتمد على المشاركة في الربح و الخسارة.

طريقة العائد و المخاطرة من الطرق التي تستخدم في تقييم أداء البنوك التقليدية و الإسلامية.

تتميز البنوك الإسلامية بمخاطر غير موجودة في البنوك التقليدية.

- دراسة عبد الباقي بوضياف 2014:

تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة قياسية على السوق المالي السعودي2009-2012، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةو علوم التسيير، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، حيث كانت الإشكالية المطروحة: ما مدى تأثير المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية عل أدائها المالي للفترة الممتدة من 2009إلى 2012.

تهدف هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين المخاطر المالية(النظامية و غير النظامية) للشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية و أدائها المالي.

توصلت الدراسة إلى:

وجود علاقة عكسية و ذات دلالة إحصائية قوية، بين المخاطر التي تتعرض لها الشركات المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية من جهة، و أدائها المالي من جهة ثانية، و أظهرت الدراسة أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات المخاطر المالية (معامل بيتا و انحراف المردودية) تؤثر سلبا في الأداء المالي كمتغير تابع و الممثل ب(القيمة الاقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة)

كما توصلت الدراسة إلى أن المخاطر غير النظامية أكثر تفسيرا من المخاطر النظامية للتغيرات التي تطرأ على الأداء المالي.

هيكل البحث:

وقد قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تناول الفصل الأول ثلاثة مباحث تشمل عموميات حول البنوك التجارية و التمويل البنكي من حيث النشأة و المفهوم و المبادئ بالإضافة إلى مفهوم الائتمان المصرفي.

أما الفصل الثاني قد جاء بعنوان مخاطر التمويل و الأداء المالي، حيث يشمل ثلاثة مباحث تتمثل في ماهية المخاطر البنكية من حيث أنواعها وقياسها و أساليب مواجهتها و ماهية تقييم الأداء و الأداء المالي من حيث الأهمية و الأهداف،و نموذج العائد على الملكية.

أما الفصل الثالث بعنوان الدراسة التطبيقية في وكالة البنك الخارجي و الذي ينقسم إلى مبحثين، الأول بعنوان عرض عام للبنك الخارجي، حيث يتم التطرق إلى النشأة و الهيكل التنظيمي وتعريف الوكالة ونشاطاتها، أما المبحث الثاني فسيتم استخدام مؤشرات العائد والمخاطرة لتقييم الأداء المالي للوكالة.

مقدمة الفصل:

يعتبر موضوع المخاطر أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها إهتمام الباحثين، نظراً لما تواجهه البنوك من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً،وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالاضافة إلى تغيير طبيعتها، لذلك أخذت البنوك الحيطة منها بتقييم أداءها المالي فلتقييم الأداء أهمية كبرى للمنظمات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة و افلاس المنظمات الكبرى،حيث يهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها،ويختلف تقييم الأداء من بنك لآخر وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفيدين منه،حيث يركز المودعون على السيولة و المساهمون على الربحية و هذا مايجعل موضوع تقييم الأداء يزداد أهمية يوماً بعد يوم ومن خلال هذا الموضوع سوف يتم التطرق على مختلف مخاطر التمويل البنكي و كذا تقييم الأداء و أهدافه،ومن هنا فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية و كيفية تسييرها.

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: الأداء المالي و نموذج العائد على حقوق الملكي

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية و كيفية تسييرها.

تتعدد المخاطر البنكية بتعدد المصادر و هذا راجع لعوامل داخلية خاصة بالبنك وعوامل خارجية محيطة به، و لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، حيث أن الاهتمام الأساسي للبنوك ليست هي الأموال ولكنها المخاطرة حيث تمكن البنوك من تحليلها وإيجاد الحلول المناسبة للتقليل منها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية و قياسها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: تعريف المخاطر البنكية و تصنيفاتها.

لقد ناقش الاقتصاديون والإحصائيون وأصحاب نظريات القرار طويلا مفهوم الخطر وعدم التأكد وحتى وقتنا الحاضر لم يستطيعوا الاتفاق على تعريف واحد يمكن استخدامه في كل مجال ولذلك سنقوم بذكر بعضها في هذا المطلب.

1. المفهوم اللغوي للخطر:

قبل التعرض لمختلف التعاريف لمصطلح الخطر يجدر بنا الإشارة لأن الخطر يدعى أحيانا المخاطرة رغم الاختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسية danger ,risque.

– المخاطرة:

يمكن كخطوة أولى أن نقدم توضيحا لكلمة الخطر من مختلف وجهات النظر.

أ. **لغة:**

إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني Rescass أي Risque و الذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا و الانحراف المتوقع[1].

ب. اصطلاحا:

هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة[2].

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**،(**أفراد، إدارات، شركات، بنوك**)، كلية التجارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص15.

[2] صوار يوسف، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير تحت عنوان " **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**، دراسة حالة بنك بدر، جامعة تلمسان 2008، ص23.

ج. **المفهوم الفقهي الاصطلاحي:**

عرفها الإمام ابن القيم على أنها "المخاطرة المخطرتان مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل.

ويرى احد الباحثين أن الفقهاء استخدموا مفهوم المخاطرة على عدة معاني نوجزها فيما يلي[1]:

- المراهنة، كل ما يعتمد على الحظ دون أن يكون للإنسان تدبير فيه.
- التصرف الذي قد يؤدي إلى الضرر، ويقال خاطر بنفسه أي فعل ما يكون الخوف فيه اغلب.
- احتمالية الخسارة والضياع.

ح. **مفهوم الخطر من المنظور القانوني:**

هو" احتمالية وقوع حادث مستقبلا أو حلول اجل غير محدد خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه"[2].

خ. **الخطر من وجهة نظر التأمين:**

هو "حادث مستقبل محتمل لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد"[3].

د. **الخطر من المنظور المالي:**

تعرف المخاطرة من المنظور المالي بأنها "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي[4].

ذ. **الخطر من المنظور الرقابي:**

من وجهة النظر الرقابية تعرف المخاطرة" بأنها تمثل الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المؤسسة ورأسمالها"[5].

---

[1] سمير عبد الحميد رضوان،**المشقات المالية و دورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها،دراسة مقارنة بين النظم لوضعية و أحكام الشريعة الإسلامية**، دار النشر للجامعات –مصر،ط2005،1،ص314.

[2] إبراهيم أبو نجا،"**التأمين في القانون الجزائري**"،ج1،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1992،ص ص56،57.

[3] نفس المرجع السابق،ص57.

[4] عبد السلام ناشد محمود،"**إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية و الأصول العلمية**"،دار الثقافة العربية القاهرة،ط1989،1،ص38.

[5] نفس المرجع السابق،ص42.

ر. كما يعرف الخطر:

الخطر هو عدم التأكد من حصول الشيء مع معرفة احتمال حصوله وكلما اقترب احتمال الحدوث من 50 % زاد الخطر، وكلما اقترب الحدوث من 100% أصبح الخطر أكيد الحدوث وكان من الأفضل عدم اتخاذ القرار المؤدي لحدوث الخطر[1].

- كما تعرف المخاطر أنها: أحداث غير مرئية وغير مرغوبة في المستقبل[2].
- الخطر هو انعكاس أو تغيير عن عدم التأكد الذي ينطوي عليه في المستقبل[3].
- كما يعرف ويبستر المخاطر بأنها: فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة.
- كما يعرف الخطر على أنه ضرر متوقع الحدوث مبني على الإحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين إحتمالات متعلقة بالأشخاص أو إحتمالات متعلقة بالممتلكات[4].
- أما اقتصاديا فيعرف الخطر على أنه: توقع إختلافات العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه.
- أما المخاطر البنكية فهي: "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[5].
- ويمكن إعطاء تعريف آخر للمخاطر البنكية "هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة[6].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الخطر لصيق بالعمل البنكي سواء رغب البنك أو لم يرغب وهذا لتنوع المصادر.

- وبصفة عامة يمكن القول أن الخطر حالة من الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية أو الإقتصادية.
- حيث يصنف الخطر إلى عدة تصنيفات فالمؤسسة مهما كانت طبيعتها مالية أو مصرفية أو اقتصادية تكون دائما عرضة للمخاطر التي تؤدي بها إلى تكبد خسائر والفشل في تحقيق أهدافها وهذا نتيجة لعدد من الأسباب، وأهم التصنيفات المختلفة للمخاطر تتمثل في[7]:

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق،ص80.

[2] نفس المرجع السابق،ص82

[3] **نفس المرجع السابق،ص 83.**

[4] عبد السلام ناشد محمود، مرجع سابق، ص 44.

[5] حسين بالعجوز ، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها** ، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في الألفية الثالثة منافسة –مخاطر-تقنيات ، جامعة جيجل ، أيام 6و 7 جوان، 2005، ص 3.

[6] نفس المرجع السابق،ص4.

[7] حسين بالعجوز ،مرجع سابق ،ص15.

❖ تصنيف المخاطر حسب نتائجها وتحققها:

وفقا لهذا التقسيم ينبغي تحديد النتائج والآثار المترتبة على تحقق الخطر وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف المخاطر إلى مخاطر مالية وغير مالية.

في سياقه الواسع يمثل مصطلح المخاطرة كل المواقف التي يوجد فيها تعرض للظروف المعاكسة، وهذه الظروف المعاكسة تتضمن أحيانا خسارة مالية وفي أحيان أخرى لا تتضمن خسارة مالية، وينطوي كل جانب في الجهد البشري عنصرا ما من عناصر المخاطرة، ولا يكون للكثير من هذه المخاطر عواقب أو آثار تتضمن المخاطرة المالية العلاقة بين فرد أو منظمة وأصل توقع دخل قد يفقد أو يتلف، وبذلك فالمخاطر المالية تتضمن ثلاث عناصر:

- الفرد أو المنظمة المعرضة للخسارة.
- الأصل أو الدخل الذي يسبب دماره أو زوال ملكيته خسارة مالية.
- خطر يمكن أن يسبب الخسارة.

وتشير المخاطر المالية إلى أي فعل يتسبب في ضياع الأموال، مثل القروض والتغير في أسعار العملات، الفوائد العالية على الأموال المقترضة، السرقة...الخ، وهي مخاطر يسهل التنبؤ بها وقياسها كميا قياس الخسائر الناتجة عنها لذا فهي أخطار قابلة للتأمين.

❖ تصنيف المخاطر حسب طبيعتها:

يتم تصنيف المخاطر حسب طبيعتها إلى ما يلي[1]:

1. المخاطر الاستاتيكية والديناميكية:

يقصد بالمخاطر الديناميكية تلك المخاطر الناشئة من حدوث تغيرات في الاقتصاد وتنشأ من مجموعتين من العوامل المجموعة الأولى عبارة عن عوامل البيئة الخارجية :الاقتصاد،الصناعة،المنافسون والمستهلكون، والتغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها ،ولكنها قادرة على إحداث خسارة مالية للمؤسسة، أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطرة المضاربية فهي قرارات الإدارة داخل المؤسسة.

فالإدارة في كل منظمة تتخذ قرارات بشان ما تنتجه وكيف تنتجه وكيف تمول الإنتاج وكيف تسوق ما تنتج، وإذا نتج عن هذه القرارات توفير سلع وخدمات يقبلها السوق بسعر كاف، فسوف تحقق المؤسسة أرباحا أما إذا لم يحدث ذلك فان المؤسسة قد تعاني الخسارة، والمخاطر الديناميكية تفيد في العادة المجتمع على المدى

[1] سمير عبد الحميد رضوان، **المشقات المالية و دورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها،دراسة مقارنة بين النظم لوضعية و أحكام الشريعة الإسلامية** ، مرجع سابق،ص72.

الطويل حيث أنها نتيجة لتعديلات وتسويات لتصحيح إساءة تخصيص الموارد، ورغم أن هذه المخاطر الديناميكية قد تؤثر في عدد كبير من الأفراد، إلا أنها تعتبر عموما أقل قابلية للتنبؤ من المخاطر الاستاتيكية طالما أنها لا تحدث بدرجة ما من الانتظام.

تتضمن المخاطر الاستاتيكية الخسائر التي ستحدث حتى لو لم يحدث تغيرات في الاقتصاد، فإن أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين والناتج والدخل والمستوى التكنولوجي، فان بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من الخسارة المالية، وتنشأ هذه الخسائر بسبب من أسباب عديدة بخلاف التغيرات في الاقتصاد مثل: أخطار الطبيعة وعلى خلاف المخاطر الديناميكية.

لا تكون المخاطر الاستاتيكية مصدر للكسب بالنسبة للمجتمع، وتتضمن الخسائر الاستاتيكية إما تدمير الأصل أو حدوث تغيير في ملكيته أو حيازته نتيجة لعدم النزاهة أو الإخفاق الإنساني وتميل الخسائر الاستاتيكية للحدوث بدرجة من الانتظام بمرور الوقت و نتيجة لذلك تكون قابلة للتنبؤ بوجه عام و لأنها قابلة للتنبؤ تصلح المخاطر الاستاتيكية أكثر للمعالجة بواسطة التأمين من المخاطر الديناميكية.

2. المخاطر البحتة والمخاطر المضاربية:

أ. المخاطر المضاربية [1]:

هي المخاطر التي تصف موقفا يحمل إمكانية حدوث إما خسارة أو مكسب.والمقامرة مثال جيد للمخاطرة المضاربية. ففي موقف المقامرة يتم خلق مخاطرة بشكل معتمد على أمل تحقيق مكسب. تنشأ مخاطر المضاربة بفعل الإنسان ولأجله ،حيث يستغل فرصة تغيير الأسعار ليحقق من ورائها أرباحا معينة ،وربما قد تكون الظروف غير مواتية والتوقع غير سليم والتنبؤ ليس في محله ذلك يسبب خسارة مادية ،إذن بالنسبة لهذا النوع من المخاطر إذ لم تقع الخسارة فقد يقع مكسب مادي. **مثال:** الشخص الذي يراهن ب 10 دولارات على نتيجة مباراة مثلا يواجه احتمال خسارة يصاحبه احتمال مكسب .ويواجه صاحب المشروع الخاص أو صاحب رأس المال مخاطرة مضاربية سعيا وراء الربح. والاستثمار الموظف قد يضيع إذ لم تتقبل السوق المنتج بسعر كاف لتغطية التكاليف ،إلا أن هذه المخاطرة يتم تحملها مقابل إمكانية جني الربح.

أما مصطلح المخاطرة الصرفة أو البحتة على العكس من ذلك فيستخدم لوصف المواقف تلك التي تنطوي فقط على فرصة الخسارة أو اللاخسارة. ومن أفضل الأمثلة على المخاطرة البحتة إمكانية الخسارة المحيطة بإمكانية شيء ما .فالشخص الذي يشتري مثلا سيارة يواجه فورا إمكانية أن يحدث شيء من شانه أن يتلف السيارة أو يدمرها والنتائج المحتملة هي الخسارة أو اللاخسارة.

[1] سمير عبد الحميد رضوان ، مرجع سابق،ص76.

ب. المخاطر البحتة[1]:

يختلف هذا النوع عن سابقه في أن عدم وقوع الخسارة المادية ،لا يعني تحقق ربح مادي ،كما انه غالبا ما يكون خارجا عن إرادة الشخص وهو يسعى لحماية منه،وذلك بالتقليل من أسباب وقوعه قدر المستطاع ومحاولة التحكم في الظواهر المسببة له .

إن كل مؤسسة معرضة لخطر المضاربة منذ بدئها في نشاطات تبدو لها مربحة، ولكنه يمكن أن تتعرض لخسائر وبالتالي فان خطر المضاربة هو مبرر وجود المؤسسة، وهو خطر مقبول إذا كانت حظوظ الحصول على ربح تبدو معقولة بمقابل إمكانية تحقق الخسائر،وعلى عكس ذلك فان المخاطرة البحتة لا يمكن أن ينتظر من ورائها إلا الخسائر ومن هنا يمكن اعتبار المخاطر البحتة كتكلفة عشوائية ،ومن هنا يتحدد سلوك المؤسسة في مواجهة الخطر إذا ما كان يتعلق بمخاطر المضاربة أو المخاطر البحتة ،باعتبار أن مخاطر المضاربة هو مصدر للربح وان المخاطر البحتة تكلفة يتعين تفاديها أو على الأقل تخفيضها.

والتمييز بين المخاطر البحتة و المخاطر المضاربية هام لأن المخاطر البحتة فقط هي التي يكون بالإمكان التامين ضدها في العادة، ولا يعني التامين بحماية الأفراد من الخسائر الناشئة من المخاطر المضاربية، فالمخاطرة المضاربية يتم قبولها طواعية بسبب طبيعتها الثنائية الأبعاد التي تتضمن عملية تحقيق المكسب، وليست كل المخاطر البحتة قابلة للتامين ضدها وتلك التي لا يمكن التامين ضدها.

❖ تصنيف المخاطر حسب مسبباتها ونتائجها:

لو نظرنا إلى السبب في وقوع الخطر والنتائج المترتبة عنه فإننا نقسم المخاطر إلى [2]:

1. المخاطر العامة (الأساسية):

تتضمن المخاطر الأساسية أو الجوهرية خسائر لا شخصية المنشأ والعواقب، إنها مخاطر جماعية تسببت فيها ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية، رغم أنها قد تنشا من أحداث عادية، وهي تؤثر على شرائح كبيرة من السكان أو حتى كل السكان.

هي المخاطر التي تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها، غير محددة زمنيا كما أن الخسائر المرتبة عنها لا تخص شخص معين أو فئة معينة لكنها تمس الأشخاص والممتلكات بصفة عامة وبخسارة غير محددة ومن بين الأخطار العامة أيضا ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتضخم مثلا والاضطرابات التي تخلف خسائر تمس المجتمع ككل .وتقع مسؤولية التقليل

[1] حسين بالعجوز، مرجع سابق ،ص20.

[2] نفس المرجع السابق ،ص22.

من وقع هذه المخاطر على عاتق الدولة. كما أن شركات التامين تحجم عن التعامل مع مثل هذه المخاطر نظرا لكبر حجم التعويضات.

2. المخاطر الخاصة:

تختلف عن السابقة في كونها تتضمن خسائر ناشئة عن أحداث فردية ويشعر بها الأفراد وليس المجموعة ككل، وهي تصيب الأفراد في ذاتهم وفي ممتلكاتهم وخسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية، وتقبل عادة شركات التأمين التعامل مع هذه المخاطر والتعويض عن خسائرها نظرا لمحدوديتها، وتعتبر المخاطر الخاصة مسؤولية الفرد و لا تصلح لان يعالجها المجتمع ككل، ويتعامل الفرد معها باستخدام التامين ومنع الخسارة أو تقنية أخرى.

❖ تصنيف المخاطر حسب الشيء الواقع عليه الخطر

حيث يتم تقسيم المخاطر حسب الشيء المصاب بأضرار من وقوع الخطر، فعند وقوع الخطر وتحقق خسائر فقد يتضرر في ذلك الفرد نفسه أو ممتلكاته وعليه سوف نقسم المخاطر إلى ما يلي [1]:

1. المخاطر الشخصية:

وتتكون هذه من فقد أو خسارة الدخل أو الأصول نتيجة لفقدان القدرة على كسب الدخل.هي الأخطار التي تصيب الإنسان نفسه أو ذاته بصفة مباشرة، أو هي تلك الأخطار التي ينتج عن تحققها خسارة مالية يقع أثرها على الأشخاص أنفسهم مثل:(الوفاة المبكرة،المرض،الإصابة....الخ)، تؤثر هذه الأخطار على الإنسان في شخصه ويترتب على تحققها خسارة تتمثل في انقطاع أو فقدان الدخل أو نقصان في الدخل.وهذه الأخطار يمكن قياسها والتنبؤ بها ولذلك هي أخطار قابلة للتامين.

2. مخاطر الملكية:

أي شخص يمتلك ملكا يواجه مخاطر الملكية ببساطة لان مثل هذه المقتنيات يمكن أن تتلف أو تسرق، وهناك نوعان من الخسارة في مخاطر الملكية الخسارة المباشرة والخسارة غير المباشرة تتمثل في خسارة الملكية وخسارة استخدام الملك، وبالتالي حدوث خسارة في الدخل أو تكبد نفقات إضافية.

3. مخاطر المسؤولية (أو الالتزام):

إن الخطر الأساسي في مخاطر المسؤولية أو الالتزام تتمثل في الإصابة غير المتعمدة التي تلحق بالأشخاص الآخرين أو التلف أو الأضرار التي تصيب ممتلكاتهم من خلال الإهمال أو اللامبالاة ،هي الأخطار التي يتسبب في تحققها شخص معين وينتج عن هذا التحقق إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو في ممتلكاته أو في الاثنين معا ويكون الشخص المتسبب مسئولا عنها أمام القانون .بمعنى أن الأخطار التي تصيب الغير في

[1] سمير عبد الحميد رضوان ، مرجع ،سابق ص68.

شخصه أو في ممتلكاته ويكون هناك فردا مسئولا عنها قانونا ،مثل أخطار المسؤولية المدنية مثل :المسؤولية المدنية للأطباء والمهندسين والمحاسبين. ويطلق عليها أيضا "أخطار الثروات" وذلك لان الخسائر التي تترتب على حدوثها لا تصيب بصفة مباشرة الشخص نفسه وإنما تقع على ثروته بصفة عامة ،أيضا يطلق عليها "أخطار الذمم " لأنها تؤثر على الشخص المتسبب في ذمته المالية.

4. المخاطر الناشئة عن فشل الآخرين:

عندما يوافق شخص آخر على أداء خدمة فانه يرتبط بالتزام تأمل أنت أن يؤديه، أما عندما يخفق ذلك الشخص في الوفاء بالتزامه تجاهك ويؤدي ذلك إلى تكبدك خسارة مالية، فان المخاطرة تكون موجودة .وتشمل الأمثلة على المخاطر في هذه الفئة فشل المقاول في استكمال مشروع إنشائي في الموعد المحدد أو فشل مدين في دفع المبالغ المدين بها حسب المتوقع.

ثانيا: قياس المخاطر و قاعدة القرار.

1. قياس المخاطر:

هناك حالتان تتعلقان بقياس المخاطر الأولى حالة التأكد من النتائج أو المعلومات أما الثانية فهي حالة عدم التأكد من النتائج[1]:

أ – قياس المخاطر في حالة التأكد (أو حالة المعلومات التاريخية):

إن المخاطر في هذه الحالة تنشأ من عدم تجانس النتائج (العوائد) المؤسسة لذلك فهي تقاس بمقاييس التشتت. قد ثبت أن التباين هو أحد أفضل المقاييس في هذه الحالة إذا كانت المتوسطات الحسابية لعوائد المشاريع المراد المفاضلة بينها متساوية، أما إذا كانت غير متساوية، فالأفضل الاعتماد على معامل الاختلاف وهو مقياس للتباين النسبي لأن الاعتماد عليه يساعد في التغلب على صعوبة عدم تساوي المتوسطات الحسابية للعوائد المراد مقارنتها، فهو يوحد قاعدة الانطلاق لإجراء المقارنة بين المشاريع ذات العوائد مختلفة المتوسطات فتغدو المقارنة أدق وأصوب.

ب – قياس المخاطر في حالة عدم التأكد من المعلومات (أي قياس المخاطر المستقبلية):

في هذه الحالة يختلف الوضع لو كانت الحالات مستقبلية متوقعة أي أنها غير معروفة بالضبط ولكن احتمالات حدوثها معروفة أو يمكن تقدير احتمال حدوثها بناءاً على تجربة المؤسسة في الماضي، والتغيرات التي تتوقع حدوثها في المستقبل أو بناءً على حدس واجتهاد متخذي القرار وعندما يتم استخراج القيمة المتوقعة لحدوث

[1] صوار يوسف، مرجع سابق، ص 98.

هذه الحالات واستعمال هذه القيمة بدلا من المتوسط الحسابي في معادلات التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف أي أن المخاطر في هذه الحالة تتألف من عدم التأكد من حصول وتجانس العائد.

2 - قاعدة القرار باختيار المشروع:

تلخص قاعدة القرار باختيار المشروع أو رفضه بما يلي[1]:

- قبول المشروع ذو المخاطر الأقل والعوائد الأكبر
- في حالة تساوي مخاطر المشاريع قبول المشروع ذو العوائد الأكبر.
- في حالة تساوي عوائد المشاريع قبول المشروع ذو المخاطر الأقل .
- في كثير من الأحيان لا تكون الأمور بهذا الوضوح حيث يكون هنالك مشروعان أحدهما شديد المخاطر كبير العوائد والآخر قليل المخاطر قليل العوائد، ففي مثل هذا الوضع يعتمد القرار على درجة خوف متخذه من المخاطر، ففي الحالة الرابعة نجد أن المؤسسة شديدة الهياب من المخاطر تفضل جانب السلامة فيختار المشروع قليل المخاطر وقليل العوائد أما المؤسسة (المتمثلة في مديرها المالي) الأقل هياباً والميال إلى شيء من المجازفة يختار المشروع الثاني.

3 - تسيير خطر القروض:

إن القروض المصرفية تعتبر سلاح ذو حدين، فهي سلعة من نوع خاص بمنحها الائتمان يتحصل البنك على فوائد من الزبائن من جراء استعمالهم لها وفي نفس الوقت يواجه خطورة تتمثل في احتمال عدم قدرة تسديدها عند حلول آجالها أو العمد الكلي لعدم التسديد، أما في حالة عدم منحها (أي الاحتفاظ بالأموال مودعة في البنك)، يتجنب هذا الأخير عدم استرجاعها، لكن في نفس الوقت يتحمل خسارة عن جراء دفع فوائد مدينة لمودعي هذه الأموال، وبالتالي الوقوع في الخطر من جانب آخر.

إن تقدير قدرات المقترض على تسديد القرض تتم عبر دراسة المستندات المالية المقدمة من طرف المقترض، خاصة من جانب معيار السيولة ومن جانب المساحة المالية وكذا إمكانية التطور لدى صاحب القرض، هذه الطريقة رغم كثرة استعمالها، إلا أنها تبقى محدودة الفعالية لذا اضطرت البنوك إلى البحث عن سبل أخرى تعتمد على تحاليل إحصائية حقيقية، إن الطرق المتوفرة لقياس المخاطر هي كالتالي:

- الطريقة الكلاسيكية .
- طريقة الإحصائيين .
- طريقة الترتيب .
- طريقة نقاط المخاطرة .

[1] جاسم المناعي ، **إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لها** ،صندوق النقد العربي ، أبوظبي،2004،ص4.

- طريقة الشبكات العصبونية.
- طريقة التنقيط.

1- الطريقة الكلاسيكية[1]:

هذه الطريقة هي الأكثر استعمالاً في وقتنا الحاضر وتتمثل في تحليل المصرف للعناصر الأساسية الخاصة بالزبون والتي تتمثل في:العنصر البشري، يقصد بها الثقة التي يجب أن تكون بين المصرف والمقترض وهي تسمح للمصرف بأن تكون له فكرة للحكم على سمعة العميل والتعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها و مدى انتظام العميل في سداد مدفوعاته للغيرمن موردين أو بنوك و يمكن الاعتماد على المصادر التالية[2]:

- البنوك التي يتعامل معها العميل.
- الموردون الذين يقومون بالتوريد له.
- أما بالنسبة للمنشأة يضاف إلى ذلك مدى كفاءة الإدارة ومدى دقة نظام العمل بها، وطريقة إمساك حساباتها و مدى الوفاء بالتزاماتها.
- دراسة السوق : من الواضح أن تحليل منتوج أي مؤسسة أو إمكانية بيعه محليا أو خارجيا تشكل عامل أساسي لتقدير مستقبل هذه المؤسسة، نعني بدراسة السوق معرفة قطاع نشاط المؤسسة، مكانتها في هذا القطاع، مكانة القطاع في الاقتصاد وضعية المؤسسة على المستوى المحلي والدولي وكذا منتوجاتها ودرجة المنافسة عليها، القيام بهذه الدراسة يعني محاولة تقدير تطور رقم أعمال المؤسسة أي حصتها في السوق و ذلك بقياس عوامل القوة و الضعف فيها.
- التحليل المالي مع الأخذ بالحسبان عنصر الخطر، هناك عدد هام من النسب المالية لذا فإن المشكل هو تحديد البعض منها التي يمكنها إعطاء صورة صحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة المعنية بالقرض.
- مزايا الطريقة الكلاسيكية:

– تسمح للمصرفي بمعرفة المؤسسات ماضياً، حاضراً أو مستقبلا، بفضل الوثائق المدروسة.
– يعتمد على التفكير البشري في التحليل وأخذ القرار .

– عيوب الطريقة الكلاسيكية:

– إن إتباع هذه الطريقة لقياس المخاطرة يتطلب وقتا طويلا.

– لدى استعمال الطريقة الكلاسيكية قد يكون المصرف ذاتيا عند اتخاذ القرار.

[1] جاسم المناعي ، مرجع سابق، ص 6.
[2] سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص 330.

- هي طريقة مكلفة جدا.

2 طريقة الإحصائيين[1]:

هو برنامج معلوماتي يستعمل تحليل منطقي ومتخصص لغرض دراسة الحالات الصعبة والتي لا يستطيع إنجازها إلا شخص ذو خبرة ومعرفة جد عالية في الميدان الذي هو في صدد الدراسة، يسمح هذا النظام بوضع طريقة مبسطة لتحليل مختلف المعطيات حتى يتسنى لهم التوصل إلى نتائج مقبولة.

يمكن القول إذن أن نظام الإحصائيين هو وسيط بين الإحصائي الذي يملأ الجهاز (يخزن) بمعلومات تجربته ومستعمل الجهاز، مع العلم أن هذا الجهاز يحل المشاكل المطروحة بواسطة معلومات الإحصائي.

- مزايا طريقة الإحصائيين:

- يسمح بربح الوقت.

- يمكن من إضافة قوانين جديدة أي يتلائم مع مميزات مختلف القطاعات.

- عيوب طريقة الإحصائيين:

- يطبق بدون تمييز على كل المؤسسات دون الأخذ بعين الاعتبار حجم هذه المؤسسة وكذا قطاع نشاطها ووتيرة تنميتها.

3- طريقة نظام الترتيب[2]:

مصطلح إنجليزي يدل في مضمونه فكرة التقييم والترتيب، حسب معايير ومقاييس ودرجات معطاة أي أنه نظام لتقدير الخطر المرتبط بالالتزامات، ملخص في نقطة تسمح بتصنيف صاحبها حسب طبيعة وخصائص الالتزام نظام الترتيب هو تقنية تسمح بترتيب الزبائن حسب درجة الخطورة.

- مزايا نظام الترتيب:

- نفس الترتيب لمقارنة درجة المخاطرة لكل الزبائن.

-عيوب نظام الترتيب:

- لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات نشاط المؤسسة وقدرات مسيرها.

- لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الظرفية (كالمكان وزمن طلب القرض).

[1] حسين بالعجوز ، مرجع سابق، ص 35.

[2] سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص333.

4- طريقة نظام نقاط المخاطرة[1]:

تتمثل نقاط المخاطرة في تقدير بعض العناصر الخاصة المؤسسة وذلك بإعطائها علامة، أساس هذه الطريقة هو تقدير مخاطرة المؤسسة بواسطة عناصر معينة، عادة ما تكون عناصر نوعية، للإعداد نظام نقاط المخاطرة يجب اختيار معايير قياس المخاطرة، حيث أن هذه المعلومات تجمع حسب أهميتها، تكلفة الحصول عليها و كذا سهولة الحصول عليها بعد ذلك.

- مزايا نظام نقاط نقاط المخاطرة:

- التلاؤم مع خصوصيات الزبائن لتفسير العجز المحتمل لديها، بإدخال عدة عناصر (مالية أو غيرها) كالمحيط الاجتماعي، مستوى المعيشة، تنظيم الإنتاج، أدوات التسيير المستعملة .

- الاعتماد على التجربة المحصلة من طرف المكلفين بالبيع في الميدان .

- إمكانية مسايرة المعطيات وجعلها حالية.

-عيوب نظام نقاط المخاطرة:

- فعالية هذه الطريقة تعتمد كلياً على المعايير المختارة للأخطار.

5- تحليل الشبكات العصبية الاصطناعية[2]:

دائما وفي نطاق استخدام الطرق الإحصائية لتقدير المخاطرة، ظهرت طريقة حديثة نسبيا تسمى بالتحليل العصبوني، والتي تصنف ضمن الأبحاث الخاصة بالذكاء الاصطناعي وهي تقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري وكيفية أدائه، حيث أنها تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السابقة و استعمالها لحل مشاكل جديدة.

و لما كانت الخلية العصبية الوحدة الأساسية في بناء النظام العصبي المركزي نظاما كاملا للمعلومات فإن الباحثين عملوا على عزلها و محاولة فهم عملها، بافتراض أنه إذا استطاعوا جعلها متفاعلة فيما بينها، فإنه يصبح بالإمكان تحقيق تفكير اصطناعي.

- استخدام الشبكات العصبية في المالية:

لقد بدأ الاستغلال الفعلي لهذه الطريقة في المالية مع مطلع التسعينات، حيث تمت عدة تطبيقات لها، وذلك لحل مشكلات عديدة في مجالات مختلفة، ومن الأسباب التي جذبت الباحثين إلى استخدامها في تحليلاتهم نذكر ما يلي:

[1] نفس المرجع السابق، ص 340.

[2] حسين بالعجوز ، مرجع سابق، ص 40.

– سهولة إنشاء النموذج حيث لا يتطلب ذلك وقتا كبيرا، وذلك من خلال أجهزة الكمبيوتر المجهزة ببرمجيات حديثة، مما يكسبه قدرة على التكييف مع المعطيات المتجددة للزبائن التي تفقده فعاليته في التمييز.

– أن التحليل العصبوني عكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية، لا يتطلب وضع الفرضيات على المتغيرات.
– يناسب هذا النوع من التحليل بطريقة جيدة مع المشاكل المعقدة غير المهيكلة، أي معالجة المشاكل التي من غير الممكن معرفة العلاقة بين المتغيرات التي تستعمل فيها مسبقا.

– مزايا طريقة التحليل العصبوني:

– التعلم الذاتي: تتمثل هذه الخاصية في إجراء يتم عن طريقه تقدير معاملات الشبكة من أجل أن تقوم الشبكة بالمهام الموكلة إليها بطريقة مثلى حيث تكون بذلك نظاما يتعلم بنفسه ويستنبط القوانين المناسبة التي تسمح بحل المشاكل و هناك نوعان من التعلم:

– تعلم غير مراقب: حيث تقوم الشبكة بتقييم المدخلات التي تعرض عليها إلى عدة أصناف تم اختيار معايير التقسيم لوحدها، وما على المستعمل إلا فرض عدد الأصناف التي يريد الحصول عليها.
– اللاخطية: تتمكن من إيجاد العلاقات غير الخطية بين المتغيرات وأخذها بعين الاعتبار في إعطاء النتائج.

– سهل الاستخدام ويوفر الجهد والوقت اللازمين للتحليل عكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية حيث أنه لا يتطلب كفاءة في الرياضيات، الإعلام الآلي أو الإحصاء.

– عيوب طريقة التحليل العصبوني:

– تحديد هندسة النموذج المثالية (عدد الطبقات الخفية، عدد العصبونات في الطبقة الخفية، الاتصال بين مختلف الطبقات) يمثل في الوقت الحالي مشكلا لم يعرف إلا حلولا جزئية.

– مشكل العلبة السوداء حيث أن الشبكة تكتشف بنفسها العلاقة بين المتغيرات و لا تبين كيفية استخراجها أو العناصر التي استخدمت لتفسير تلك المتغيرات.

– كثرة التحويلات على المتغيرات (تحويل توزيعها إلى الطبيعي، إلى تحويل اللوغارتمي). الأمر الذي يتسبب في ابتعاد نتائج تلك المعالجة عن الأرقام الحقيقية لها.

6– طريقة التنقيط[1]:

على الرغم من أن الطرق الكلاسيكية ساعدت البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض إلا أنه ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات طريقة جديدة تسمى بطريقة القرض التنقيطي، إذ

[1] مختار محمود الهاشمي ،**"مقدمة في مبادئ التأمين "**،الدار الجامعية ،بيروت 1993 ،ص89.

تعتمد في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الإقراض و رفضه.

- تعريف طريقة القرض التنقيطي:

تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطرة القرض و التي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه .

وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي بأنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية. فهي "إذن من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض، مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم و تعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية إحصائية تتمثل في التحليل الخطي التمييزي،و كان أول ظهور لها في سنوات الستينات وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام كل من Beaver 1966 و E.I.Altman 1968 بإعداد نماذج تعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل التمييزي.

وتبع ذلك عدة دراسات في المجال خاصة الفرنسية منها التي عرفت تطورا كبيرا منذ السبعينات. وفيما يلي المراحل الأساسية لإعداد النموذج التنقيطي من خلال استغلال المعلومات المتوفرة عن المؤسسات.

- مزايا طريقة القرض التنقيطي:

– سهولة وسرعة استعمال هذه الطريقة في اتخاذ القرار يؤدي إلى توفير الوقت وتخفيض تكاليف دراسة ملفات القروض. يمكن لهذه الطريقة دراسة مجتمع ذو حجم كبير دفعة واحدة.

– يسمح بإدخال المتغيرات الكيفية وذلك لإثراء الدراسة ودقة النموذج، ويتم اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية.

– تعتبر أداة لمراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض.

- عيوب طريقة القرض التنقيطي:

– تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقاتها.

– بما أن الأوضاع الاقتصادية متبدلة ونشاط المؤسسة يتميز بالديناميكية فإن المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير، وهذا ما يفرض ضرورة تعديل النموذج في كل مرة دعت الحاجة إلى ذلك.

– تخضع هذه الطريقة بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج ومقدرة الحاسب الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية و كيفية تسييرها:

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولاً: أنواع المخاطر البنكية:

تعاني البنوك العديد من المخاطر لكن من أهمها ما يلي:

1. مخاطر السيولة:

تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها[1]:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

2. المخاطر التشغيلية:

وهي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة البنكية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أ التي تنجم عن أحداث خارجية ."

ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة و التي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها[2] :

- الاحتيال الداخلي:

تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه.

---

[1] جاسم المناعي ، مرجع سابق، ص8.

[2] د.عبد العزيز بن محمد التميمي،**تحليل المخاطر**، الإجتماع العاشر للحماية المدنية ، جامعة ملكة سعود ،كلية الهندسة ،الرياض ،ص3.

– الاحتيال الخارجي:

وهي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحليل على القانون من طرف عملاء البنك.

– ممارسة الأمان في مكان العمل:

وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة .

– الأضرار في الموجودات المادية:

وهذا بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى .توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.

– التنفيذ و إدارة المعاملات:

الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء، لعدم توفر العنصر البشري الكفء والمتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك.

3. المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض):

وهي عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده الاثنين معا عند موعد استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو نشاطه أو سبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان، وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي [1]:

– المخاطر المتعلقة بالعميل و القطاع الذي ينتمي إليه:

وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدات هذا القطاع.

– المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.

[1] الزبيدي حمزة محمود ، مرجع سابق ، ص55.

– المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأحذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.

– المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:

كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، نذكر على سبيل الأخطاء (عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتسييلها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات والوثائق اللازمة، تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد ...الخ)

بالإضافة إلى صور المخاطر الائتمانية السابقة والتي حملت في معناها ان البنك والمقترض من نفس البلد فلو افترضنا أن المقترض من بلد مختلف عن بلد البنك فإن هذا الأخير يتعرض لمخاطر يمكن أن نطلق عليها خطر البلد والذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد القرض لعدم قدرته أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين.

4. مخاطر أسعار الفائدة :

إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل فإن البنك يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجابية و ارتفاع تكلفتها الوسيطية، وتمس مخاطر سعر الفائدة كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها[1].

أما فيما يخص مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بالأوراق المالية فتعرف على أنها: هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة و معدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية[2]. تتعرض الاستثمارات لمخاطر سعر الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات وسعر الفائدة، وتكون السندات الطويلة الأجل معرضة لهذه المخاطر أكثر من القصيرة الأجل تبعا لاحتمالات ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة، فإنه يتحمل مخاطر عدم صحة هذه التوقعات والتنبؤات وما ينتج عن ذلك من خسائر، أو إلى تحقيق أرباح عالية في حالة صحة توقعاته، أو أن يتبع إستراتجية أقل

[1] عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، **النقود و البنوك و الأسواق المالية** ،دار الحامد ، عمان ،2004،ص192.
[2] نفس المرجع ،ص193.

جرأة وذلك بتنويع مدة استحقاق الأوراق المالية بحيث تكون موجوداته منها ذات مخاطر متكافئة أو متقابلة تقريبا بهدف تقليل مخاطر سعر الفائدة إلى الحد الأدنى.

5. المخاطر الإستراتجية:

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع المتغيرات في القطاع البنكي[1].

6. مخاطر التضخم

هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة[2].

7. مخاطر السوق:

احتمال تعرض البنك لخسائر نتيجة لتقلبات أسعار السوق وتشمل أسعار الصرف، أسعار السلع والمخزونان والعقارات المرهونة للمصرف أسعار الأسهم والصكوك وهي مرتبطة بالأنشطة التجارية للمصرف أي أن مصدرها هو السجل التجاري للمصرف[3].

8. مخاطر معدل العائد:

يرتبط هذا النوع من المخاطر أيضا بطبيعة النشاط المصرفي الاسلامي لأنه يتعلق بطبيعة الموارد (الودائع الاستثمارية)، وتعرف مخاطر معدل العائد بالخسائر المحتملة نتيجة لتحقيق المصرف لمعدل عائد اقل من معدلات السوق أو المعدلات المتوقعة من أصحاب حسابات الاستثمار والتي يضطر المصرف عندها إلى التنازل عن جزء من نصيب المساهمين من الأرباح لصالح أصحاب الودائع الاستثمارية لدعم معدل العائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وذلك بهدف المحافظة على هؤلاء العملاء وتجنب مخاطر سحوبات الودائع، وتعبر المخاطر التجارية المنقولة تنازل المصرف عن جزء من نصيبه في عائد العمليات الاستثمارية المشتركة أو عائد الخدمات البنكية لصالح أصحاب حسابات الاستثمار[4].

---

[1] إبراهيم الكراسة ،**أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر** ،صندوق النقد العربي ،أبوظبي ،2006،ص37.

[2] نفس المرجع السابق،ص196.

[3] عبد المنعم السيدعلي،نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق ،ص199.

[4] نفس المرجع السابق،ص202.

9. مخاطر الاستثمار في رؤوس الاموال:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بطبيعة المصارف الإسلامية والتي تتعرض لها نتيجة تعاملها بصيغ المشاركة والمضاربة، وتعرف هذه المخاطر بالخسائر المحتملة نتيجة تآكل رأس مال المشاركات والمضاربات بسبب الخسارة التي تتعرض لها المشاريع الممولة بسبب العوامل التجارية (ظروف وأسباب طبيعية مرتبطة بالسوق أو البيئة) أما في حالة الخسائر الناتجة عن تعدى الشريك أو تقصيره أو إهماله أو سوء إدارته للمشروع الممول تصبح هذه المخاطر بمثابة مخاطر تشغيل[1].

10. مخاطر الإدارة:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار من شأنها أن تترك آثارا عكسية على القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها المؤسسة[2].

11. مخاطر تقلبات أسعار العملات:

تتمثل مخاطر العملة في تحقيق خسائر نتيجة المتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة مع عمليات مبادلات النقد الأجنبي وعمليات العقود الآجلة[3].

12. مخاطر التسعير

يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاعف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، واجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي[4].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص201.

[2] إبراهيم الكراسة، مرجع سابق ،ص42.

[3] نفس المرجع السابق، ص44.

[4] مفتاح صالح ،معارفي فريدة ،**المخاطر الائتمانية(تحديدها–قياسها–إدارتها والحد منها)**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابق :**إدارة المخاطر و إقتصاد المعرفة** ،جامعة الزيتونة ،الأردن،أيام 16و18أفريل 2007،ص4.

ثانياً: كيفية تسيير المخاطر البنكية:

في ضوء الانفتاح غير المسبوق الذي شهدته الصناعة المصرفية على الأسواق المالية العالمية و التطور السريع للتقدم التكنولوجي، فضلا عن تنامي استخدام الابتكارات المالية، أصبحت الصناعة البنكية ترتكز في عملها على فن إدارة المخاطر، و التي ترتكز على أربعة مراحل و هي[1]:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي.
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصورة منتظمة من خلال نظام معلوماتي مناسب.
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.
- قدرة إدارة البنك على مراقبة تلك المخاطر باستخدام معايير مناسبة و اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

ومن المعروف أن العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر و المتمثلة في مخاطر الائتمان، السيولة، السمعة، الاستثمار، المخاطر الالكترونية....الخ.ونظرا لتنوع هذه المخاطر و أهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.
- العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها و إنشاء إدارات خاصة لوضع و متابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر، و أخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها و تفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل.

المطلب الثالث:طرق و أساليب مواجهة الخطر.

لمواجهة الخطر هناك مجموعة من الطرق و الأساليب نذكر منها:

أولاً:الإشراف الفعال:

يضمن الإشراف الفعال للمصارف سلامة أدائها لأعمالها ،بحيث يكتسب النظام المالي الثقة التامة من قبل المودعين و المستثمرين و بهذه الطريقة يمكن إبعاد العواقب التي تنشأ من نظام التمويل الذاتي و يمكن زيادة التعامل مع النظام النقدي.ومن شأن التوظيف زيادة المدخرات و بالتالي استثمارها لضمان التنمية الاقتصادية

[1] إبراهيم الكراسة، مرجع سابق، ص46.

و الرفاهية الاجتماعية،وينتظر أن تعتمد النظم الإشرافية على الأطر الاجتماعية و السياسية و القانونية السائدة في البلدان المختلفة .ولهذا لا يوجد نظام إشرافي موحد يمكن إتباعه في جميع النظم التشريعية[1].

فبلدان مختلفة تستخدم طرق و مناهج شتى لتقييم المخاطر البنكية تلتقي حول نقطة مهمة،وهي أن الإشراف الفعال يتطلب نظام البنية التدريجية لنظام رقابة رسمي وشامل يقوم على إدارة المخاطر،وبالتالي فإن الإشراف البنكي الفعال هو مفتاح الكفاءة المالية و الاستقرار،ويمكن حصر أهداف الإشراف البنكي الفعال في النقاط التالية [2]:

-دعم الاستقرار و الثقة في النظام المالي.وبالتالي إبعاد خطر الخسارة عن المودعين و الدائنين الآخرين للبنوك (الهدف الرئيسي للإشراف).

-على المستثمرين تشجيع انضباط السوق و العمل على ذلك بتشجيع الإدارة الجيدة للمؤسسات و تحسين شفافية السوق و المراقبة .

-ولأجل تنفيذ مهامه بصورة فعالة،يتبين على المشرف أن يتمتع باستقلالية في تصريف مهامه .وأن تكون لديه الوسائل و السلطات لجمع المعلومات،من خلال التقارير و الدوريات أو من مواقع العمل في البنك .ولديه السلطة لتنفيذ قراراته .

-على المشرفين فهم طبيعة الأعمال التي تقوم بها البنوك و التأكد ما أمكنهم من أن المخاطر التي تصاحب هذه الأعمال تدرس بصورة ملائمة.

ولكي يكون هذا الإشراف ذو فعالية و له نتائج ملموسة وجب توفير بعض المتطلبات و المتمثلة في العناصر التالية:

-يتطلب الإشراف البنكي تقييم سجل المخاطر الخاصة بكل بنك و تخصيص الموارد الإشرافية وفقا لذلك.

-ومن الواجب على المشرفين التأكد من أنه لدى البنوك الموارد المناسبة لتحمل المخاطر بما في ذلك رأس المال الكافي و الإدارة القوية و نظم الرقابة الفعالة و السجلات المحاسبية .

-التنسيق بين المشرفين على القضايا المهمة ،خاصة عندما تعبر عمليات المؤسسات البنكية الحدود الجغرافية.

[1] نعيمة بن عامر، **البنوك التجارية و تقييم طلبات الائتمان** ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقصادية ،تخصص نقود و مالية (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2002/2001،ص07

[2] نعيمة بن عامر، **مرجع سابق**، ص08.

ثانياً: الضمانات[1]:

الضمان في مفهومه القانوني هو وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتيازا خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان.

تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التامين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد ، ولا ينبغي اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان ودرء مخاطر الائتمان ، فهي تعتبر ضمانات تكميلية استكمالا لعناصر الثقة المتوفرة أصلا إلا انه يمكن اعتبارها المصدر الرئيسي ودرء مخاطر الائتمان فقط في حالة كونها ودائع مقيدة لتغطية قرض معين

إذا يطالب البنك المؤسسة أو العميل الطالب للقرض .بتقديم إحدى نوعي الضمانات أو كليهما .إما ضمانات شخصية (عينية)،أو ضمانات حقيقية .

1-الضمانات الشخصية: تركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق. وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن ، وفي إطار الممارسة يمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية .

1 -أ-الكفالة :

2 -الضمان الاحتياطي .

1 -الكفالة : الكفالة هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق .

ومن الواضح أن الكفالة هي فعل مالي هدفه هو الاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل ولا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحققت هذه الاحتمالات السيئة والمتمثلة في عدم تمكن المدين على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك .

ب-الضمان الاحتياطي: يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية على القروض ويمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية او جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد .

وبناءا على هذا التعريف يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة ، ويختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية ، والأوراق التجارية التي يمكن أن يسري

[1] نعيمة بن عامر، مرجع سابق ،ص10.

عليها هذا النوع من الضمان تتمثل في ثلاث أوراق هي : السند لأمر ، السفتجة ، والشيكات . والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق ، وعليه فإن هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف أحد الموقعين على الورقة . ويسمى هذا الشخص " ضامن الوفاء " .

كما يختلف الضمان الاحتياطي من الكفالة في وجهين آخرين : فالضمان الاحتياطي هو التزام تجاري بالدرجة الأولى حتى ولو كان مانح الضمان غير تاجر والسبب في ذلك هو أن العمليات التي تهدف الأوراق محل الضمان إلى إثباتها هي عمليات تجارية ، ويتمثل وجه الاختلاف الثاني في أن الضمان يكون صحيحا ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا ما لم يعتريه عيب في الشكل.

2-الضمانات الحقيقية:ترتكز هذه الضمانات على موضوع الشيء المقدم للضمان.وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع و التجهيزات و العقارات يصعب تحديدها،و تعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية ،ووفقا للقانون التجاري الجزائري يمكن أن يأخذ الضمان أحد الشكلين التاليين:

أ-الرهن الحيازي:بدوره ينقسم إلى قسمين.الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز و الرهن الحيازي للمحل التجاري.

* الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز:و يسري هذا النوع على الأدوات،و الأثاث ومعدات التجهيز و البضائع ،لذلك ينبغي على البنك أن يتأكد من سلامة هذه المعدات و التجهيزات كما ينبغي عليه أن يتأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف و ألا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار .ويمكن في حالة الرهن الحيازي التعرض إلى نوعين من الأصول وهما القيم المنقولة (الأسهم و السندات)و الأوراق التجارية.

*الرهن الحيازي للمحل التجاري: تنص المادة 117 من قانون النقد و القرض على أنه يمكن رهن المؤسسة التجارية لصالح البنوك و المؤسسات المالية بموجب عقد عرفي مسجل حسب الأصول و يمكن تسجيل الرهن وفقا للأحكام القانونية السارية،ومن ثم تقيده في الثلاثين يوم الموالية لتاريخ إبرام العقد و إلا فإنه يدخل تحت طائلة البطلان.

ب-الرهن العقاري: الرهن العقاري هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ، ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان ، متقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة .

وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه وقابلا للبيع في المزاد العلني ،كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق . وما لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن

يكون باطلا ، وينشا رهن قانوني على الأموال غير المنقولة العائدة للمدين ويجرى لصالح البنوك والمؤسسات المالية ضمانا لتحصي الديون المترتبة لها وللالتزامات المتخذة اتجاهها .

ومن هنا نلاحظ أن الرهن العقاري يمثل واحدة من أفضل الصيغ التي تضمن القروض البنكية، نظرا لما يقدمه من ضمانات فعلية ، وما يمثله من قيمة في ذاته .

وحتى يكون الرهن نافذا، يجب أن يقيد عقد الرهن أو الحكم المثبت له وفقا للأحكام القانونية التي تطبق على السجل العقاري ، ويعفي هذا التسجيل من وجوب التجديد خلال ثلاثين عاما . كما يشترط أيضا من اجل نفاذ الرهن أن يسلم العقار المرهون إلى الدائن أو إلى طرف ثالث يمكن الاتفاق بشأنه.

ولا يمكن في الواقع أن ينشأ الرهن العقاري إلا بثلاث طرق :

- الرهن الناشئ بعقد رسمي أو الرهن الاتفاقي ، ويأتي تبعا لإرادة التعاقد ما بين الأطراف المعنية والتي تملك القدرة والحق في التصرف في هذه العقارات .
- الرهن الناشئ بمقتضى القانون، وهو ينشا تبعا لأحكام قانونية موجودة .
- الرهن الناشئ بحكم قضائي , وهو الرهن الذي ينشأ تبعا لأمر من القاضي .

ويمكن إنشاء الرهن العقاري لضمان عدة أنواع من القروض، وهذه الأنواع:

- ديون معلقة أو شرطية.
- ديون مستقبلية.
- ديون احتمالية الوقوع.
- قروض مفتوحة .
- الحساب الجاري .

وإذا حل اجل استحقاق الدين ولم يقم المدين بالتسديد ، فإنه يمكن للدائن وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالديون المستحقة عليه ، أن يقوم بنزع ملكية العقار منه ، ويطلب بيعه في الآجال وفقا للأشكال والإجراءات القانونية . ويتم مثل هذا الأمر دائما في حالة ما إذا كان العقار ملكا للمدين .

المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي.

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى تعريف كل من الأداء المالي و أهم المؤشرات التي يرتكز عليها بالإضافة إلى إعطاء مفهوم لتقييم الأداء و الأهداف التي تصبو إليها عملية التقييم .

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء و عناصره.

قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء وأهم عناصره نرى من الضروري أولا تحديد مفهوم الأداء .

أولاً: مفهوم الأداء:

-فيعرف الأداء على أنه :"مركز ذو مسؤولية يتمثل في الفعالية و الإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها ، فالفعالية تحدد المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف ، أما الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك "[1].

هذا التعريف يبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية و الإنتاجية ، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف أي هناك مقارنة بين الأهداف المراد بلوغها و الأهداف المنجزة ، أما العنصر الثاني فيتمثل في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا و الوسائل المستخدمة لبلوغها ، و من هنا يلاحظ أن التعريف الذي أعطي للإنتاجية هو تعريف كفاءة ، حيث يرى بعض الباحثين أم الإنتاجية هي عبارة عن معيار و مؤشرات يمكن من خلاله قياس أداء الوظيفة الإنتاجية أي يتعلق بعنصر وحيد من عناصر الإنتاج و هو العمل ، إذن فالإنتاجية ليست العلاقة بين النتائج و الموارد المستخدمة في تحقيقها .

-كما يعرف كذلك على أنه:"مفهوم يربط بين أوجه النشاط و بين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها "[2].

هذا التعريف يحاول الربط بين الأهداف و الموارد المستخدمة في تحقيقها.

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل: الأداء يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط و الأهداف المرسومة، باستغلالها لمواردها المتاحة استغلال أمثل .

[1] تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص : إدارة الأعمال ، المركز الجامعي أكلي محند أولحاج البويرة ، 2011\2012، ص :03 .

[2] نذير بوسهوة و علي مكيد ، **دور إدارة المعرفة في تعزيز أداء المؤسسة** ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، جامعة الوادي ، العدد السابع المجلد الأول ، 2014 ، ص : 157 .

ثانياً: مفهوم تقييم الأداء:

-يعرف تقييم الأداء على أنه إحدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة ،تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات و المقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعة ، وتحديد الانحرافات الايجابية و السلبية ، و معرفة أسبابها و اقتراح المعالجة المناسبة لها[1].

-كما يعرف أيضا على أنه :" هو عملية تحديد درجة انطباق عدد من المعايير الأدائية و الإدارية على شخص أو مجموعة من خلال نظام علمي منهجي يشمل وضع أسس و قواعد خاصة تراعي مختلف التخصصات و الخبرات و طبيعة العمل ، و حوصلة هذه العملية تكون الإطار الإستراتيجي العام للمنظمة و الأهداف طويلة المدى ، التي تعكس التوجه المستقبلي للمؤسسة "[2].

-كما يعرف كذلك بأنه : "مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط مع أهدافه المخطط لها ، بهدف تبيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء ، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن الأداء قد تم بدرجة عالية من الكفاءة[3].

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل :

هو عملية رقابية على مراحل العمليات داخل المؤسسة و التي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة إلى غاية الأهداف المحققة فعلا .

ثالثاً: عناصر تقييم الأداء:

من أهم عناصر تقييم الأداء تقييم الأداء نجد ما يلي:

1-الكفاءة :إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسات كمدخلات و بين كمية النتائج المحققة في المخرجات ، باعتبار أن المؤسسة أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات[4].

-هنا نرى أن الكفاءة هي الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل ، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا و الأرباح في حدودها القصوى .

---

[1] سحر طلال إبراهيم ، **تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخامس و الثلاثون، 2013، ص: 348 .

[2] طارق أحمد عواد ، **تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية** ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2005 ، ص : 71 .

[3] عبادي محمد وسليم حمود ، **استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء و الفعالية في البنوك التجارية الجزائرية** ، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في الظل التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 10\11 نوفمبر 2009 ، ص : 04 .

[4] نور الله كمال ، **وظائف القائد الإداري** ، دار ظلا للدراسات و الترجمة و النشر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1992 ، ص : 15 .

2-الفعالية : تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية و المادية و المالية و المعلوماتية استخداماً قادراً على تحقيق الأهداف و النمو و التطور[1].

- وتشير الفعالية هنا إلى مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة .

3-الإنتاجية : و تتمثل في مدى جودة تجميع الموارد في المؤسسة ، و استغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج ، و هي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق للموارد[2].

-هنا الإنتاجية تشير إلى وجود علاقة نسبية بين المدخلات و مخرجات المؤسسة .

4-الجودة : هي قدرة المنتج على تلبية حاجات المستهلكين و بأقل تكلفة[3].

-وهنا الجودة تشير وجود علاقة بين المستهلك و المنتج .

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء و أهدافه.

أولاً: أهمية تقييم الأداء:

تنبع أهمية تقييم الأداء من أنه أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي للمؤسسة و يمكن تحديدها في النقاط الآتية[4]:

1-يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبني عليها عملية الرقابة و الضبط.

2-يعتبر تقييم الأداء مساهم بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات و حلها و معرفة مواطن القوة و الضعف في المؤسسة.

3-يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المهمة سواء للتطوير أو الاستثمار أو عند إجراء تغيرات جوهرية مثل شراء ماكنات ، تغيير منتجات ،غزو أسواق جديدة .

4-يعتبر من أهم دعائم السياسات العامة على مستوى المؤسسة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة .

5-يعتبر أيضا من أهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط .

---

[1] سعدي يحي و أوصيف لخضر ، **أثر إدارة الجودة الشاملة على رفع أداء و فعالية المنظمات** ، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 10\11 نوفمبر2009 ، ص : 812 .

[2] علي عبد الله ، **أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص : 06 .

[3] سعدي يحي و أوصيف لخضر، مرجع سابق ، ص : 811 .

[4] مُحَمَّد توفيق عبد المحسن، **تقويم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999، ص : 51 .

ثانياً: أهداف تقييم الأداء:

تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق ما يلي [1]:

-تقييم مدى تحمل المسؤولين للمسؤوليات المخولة لهم .

-تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية و العمل على معالجتها .

-التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل .

-التمكين من إجراءات المقارنات بيم أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة لتحديد المجالات التي يجب أن تجرى فيها التحسينات .

-ربط جميع الأجهزة الإدارية بمختلف مستوياتها بالوسائل التي تجعلها قادرة على قياس الأداء، و بالتالي اتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية و موضوعية توفرها عملية تقييم الأداء.

-إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام لتحسين مستوى أدائها.

-التحقق من أن الإنجاز الفعلي كان وفقا للأهداف و الخطط الموضوعة.

-التأكد من أن الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد .

كما تهدف عملية تقييم الأداء كذلك إلى [2]:

-عملية تقييم الأداء عملية هامة و ضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي للخطط و الأهداف.

-الكشف عن موطن الخلل و الضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها، و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها.

-تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني و ذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع ومن ثم الوصول إلى تقييم شامل .

-تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات و الخطط العلمية البعيدة عن المزاجية و التقديرات الواقعية .

-إبراز مدى سلامة السياسات و الاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية[1].

---

[1] سحر طلال إبراهيم، مرجع سابق، ص ص : 34\35 .

[2] فؤاد مجيد كرخي ، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية** ، دار المنهج للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص : 32 .

-كذلك إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول[2].

المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء.

تتمثل مراحل عملية تقييم الأداء فيما يلي :

أولاً : جمع المعلومات الضرورية[3]:

تعتبر المعلومات شيء ضروري و مورداً أساسياً في عملية التقييم ، حيث لا يمكن اتخاذ القرار دون توفر المعلومات الكافية و بالجودة العالية و في الوقت المناسب ، و يمكن الحصول على المعلومات من ثلاث مصادر و هي :

1-الملاحظة الشخصية : تتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان العمل و الملاحظة شخصياً ما يجري فيه ، حيث يشعر هنا المسؤولون بالرضا على قيامهم بالملاحظة ، فهذه الطريقة تعتبر من أقدم الوسائل للحصول على المعلومة ، مع كل هذا توجد فيها عدة عيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية و دقيقة فضلا عن الوقت الكثير الذي تحتاجه الطريقة .

2-التقارير الشفوية : تتمثل في سلسلة المحادثات و اللقاءات التي تكون بين الرئيس و مرؤوسيه ، حيث يتم من خلالها التعرف على أهم الإنجازات و المشاكل التي تعترض مختلف الأعمال ، و عموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات و صحتها .

3-التقارير الكتابية: تقدم التقارير الكتابية معلومات و معطيات كاملة في شكل إحصاءات مفصلة ، ولها عدة أنواع فبعضها وصفية و البعض الآخر إحصائية ، ومن مصادر المعلومات الكتابية نجد : الميزانية ، جدول حسابات النتائج ...الخ .

ثانياً : قياس الأداء الفعلي :

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، حيث تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءاتها و فعالياتها ، و ذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات و معايير وعليه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص ويمكن أن يتبنى من خلاله الانحرافات إن وجدت[4].

---

[1] عبد الغفار حنفي ورسمية قريا قص ، **الأسواق و المؤسسات المالية** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 1999 ، ص : 213 .

[2] نفس المرجع السابق .

[3] عادل عشي ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : تسيير المؤسسات الصناعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2001\2002 ، ص-ص : 16\17 .

[4] إدريس ثابت عبد الرحمان و المرسي جمال الدين محمد ، **الإدارة الإستراتيجية مفاهيم و نماذج تطبيقية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص : 487 .

ثالثاً : اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم :

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة ، و الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها ، و أن أسبابها قد حددت ، و الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت و الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل[1].

رابعاً : تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات :

و التي حدثت في الخطة الإنتاجية ، و تغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم و تزويد الإدارات التخطيطية و الجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات و البيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة و زيادة فعالية المتابعة[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص 488

[2] – نفس المرجع السابق، ص489.

المبحث الثالث: الأداء المالي و نموذج العائد على حقوق الملكية.

تقوم الوظيفة المالية بالبحث عن مصادر التمويل في أماكن تواجدها، ومن ثم الحصول على الموارد بأقل التكاليف ويقوم المسيرون الماليون بالاستخدام الأمثل لتلك الموارد، وذلك بغية تحقيق أهداف الملاك و المتمثلة في تعظيم ثرواتهم، ومن هنا تبرز أهمية تقييم الأداء المالي في الوقوف على مدى قدرة وكفاءة المسيرين الماليين على إدارة التدفقات المالية بشكل جيد يضمن تحقيق الأهداف المنشودة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي.

- يعرف الأداء المالي على أنه :"مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة ، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية "[1].

من خلال هذا التعريف نرى أن الأهداف المالية المخطط لها لا تتحقق إلا بتكامل جميع الأنشطة داخل البنك، و هذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة .

- كما يعرف كذلك على أنه :"مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية و معنوية أفضل استغلال ، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة[2].

هنا يمكن القول بأن الأداء المالي لا يتحقق إلا من خلال استغلال البنك لموارده بصورة مثلى ، و هذا يؤدي إلى تحقيق أهدافه المسطر لها من قبل الإدارة .

- ويتمثل كذلك في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية و بأقل تكلفة ممكنة ، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات و تحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة[3].

و من هنا نلاحظ أن الأداء المالي يتمثل في قدرة البنك على تخفيض تكاليفها و زيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماته.

و من خلال ما سبق نستنتج بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة و استخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة ، أي خفض التكاليف و رفع العوائد .

---

[1] عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي ، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006\2011** ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، جامعة غرداية ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، 2014 ، ص : 24 .

[2] عباس عصام ، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011\2012 ، ص : 61 .

[3] تالي رزيقة ، مرجع سابق، ص : 08 .

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي و أهدافه.

أولا: أهمية الأداء المالي .

تنبع أهمية تقييم الأداء المالي من أنه أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي للمؤسسة و يمكن تحديد أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط الآتية[1]:

1. يعتبر تقييم الأداء المالي أهم الركائز التي تبنى عليها عملية الرقابة و الضبط.
2. يعتبر تقييم الأداء المالي مساهم بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات و حلها و معرفة مواطن القوة و الضعف في المؤسسة.
3. يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات المهمة سواء للتطوير أو الاستثمار.
4. يعتبر من أهم السياسات العامة على مستوى المؤسسة أو على مستوى الدولة.
5. يعتبر أيضا من أهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط.

كما يمكن تحديد أهمية تقييم الأداء المالي على المستوى القومي في النقاط الآتية[2]:

1. توجيه إشراف الإدارة العليا إلى المراكز المسؤولة التي تكون في حاجة قصوى إليها لتكييف التنظيم البشري لينطبق مع البيئة الاقتصادية و المناخ الاقتصادي الذي يمر به المجتمع و ذلك بإبراز العناصر النشطة التي تستحق الترقية عن جدارة و التي يجب الاحتفاظ بها و العناصر المتكاملة أو المفسدة أو غير المنتجة التي يستلزم الاستغناء عنها.
2. المساعدة على وجود نوع من الاقتناع الوظيفي المباشر عن طريق إدراك العامل على كيفية أداء الوظيفة التي تولي مهامها مقدماً.
3. يزودنا بالهدف و الأساس الواقعي الذي يساعد على إيجاد نظام فعال و سليم .
4. تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

ثانياَ: أهداف تقييم الأداء المالي.

تكمن أهداف تقييم الأداء المالي فيما يلي[3]:

1. تزويد السلطة التشريعية ومن ورائها الجمهور إلى رأي محايد وعادل عن الكيفية التي أديرت بها أموال الدولة و ممتلكاتها .

---

[1] محمد توفيق عبد المحسن، **تقويم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد**،القاهرة، دار النهضة العربية ،1999، ص 51.

[2] نفس المرجع السابق،ص54.

[3] تالي رزيقة ، مرجع سابق، ص 15.

2. تأثير الجودة في إدارة المشروعات العامة و تشجيع الارتقاء بمستوى الأساليب الإدارية وغرس التقييم الذاتي لدى المديرين العاملين و المسئولين في تلك المنشآت.
3. اقتراحات الوسائل المؤدية لتقليل احتمالات اتخاذ قرارات غير مناسبة و مساعدة المديرين في العلاقات العامة على تحسين مستوى وضع القرارات .
4. تحديد أسباب أوجه القصور و النجاح و الاهتمام بتقدير مقترحات هامة و جوهرية و بناءة لتحقيق التحسينات اللازمة و إيجاد الحلول المناسبة لتلافي الأسباب و أوجه القصور في المستقبل .
5. الحكم على مدى ملائمة الرقابة الداخلية و النظم المطبقة في وحدة القطاع العام و الحكم على مدى كفاءتها و قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة لها و القيام بتنفيذ المهام الموكولة إليها.

توفر أسس موحدة للمقارنة بين الشركات المماثلة التابعة لقطاع نوعي واحد كما تساعد على تحديد الطاقات العاطلة لاستغلالها و التعرف على تنفيذ الخطة العامة للدولة.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي:

تهدف المجتمعات الإنسانية على اختلافها على تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وذلك بما يرفع معدلات نموها الاقتصادي، و لهذا أعطي لمعدلات الأداء أهمية بالغة خاصة في المؤسسات الصناعية، إلا أن هذه المعدلات صعبة القياس في المؤسسات الخدمية كالبنوك مثلا.

كما يعتبر موضوع قياس الأداء المالي من المواضيع ذات الجدل الواسع بسبب كثرة و تنوع أدوات القياس، و في ظل هذا العدد الكبير من مؤشرات قياس الأداء المالي تبقى مشكلة التقييم المثلى و التي تراعي جميع الظروف و العوامل أمرا صعبا جدا إن لم يكن مستحيلا.

وتنقسم أدوات قياس الأداء المالي إلى أدوات تقليدية و أدوات حديثة:

أولاً: أدوات قياس الأداء المالي التقليدية.

من أهم هذه الأدوات: معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، حصة السهم من الأرباح ومعدل العائد على الاستثمار.

1 معدل العائد على حقوق الملكية[1]:

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية Return in Equity لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم

[1] قريشي محمد الجموعي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، منشور في مجلة الباحث، العدد 03 ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص 90.

تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر و حجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال و مخاطر التشغيل.

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد و الربحية و مجموعة تقيس المخاطر المختارة.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف (بنظام ديبون-Dupont system) حيث يوضح هذا النموذج الأثر للكفاءة و الإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول(ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية(EM) على رفع العائد على حق الملكية(ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما:

*هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف.

*منفعة الأصول(AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

يقاس هامش الربح(PM) بالعلاقة التالية:هامش الربح = الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات.

تقاس منفعة الأصول(UA)بالعلاقة التالية: منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول.

وعليه فإن العائد على الأصول = هامش الربح ×منفعة الأصول.

أي: ROA= UA×PM

العائد على الأصول=(الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات)×(إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول).

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ ، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف و هو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول و هو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح و توضيح العلاقة بين ROE و ROA ، حيث ينبع الفرق بين الاثنين من استخدام الرافعة المالية، إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية:

مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول/حقوق الملكية).

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول)×(الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات)×(إجمالي الأصول / حقوق الملكية).

أي : $EM \times PM \times UA$

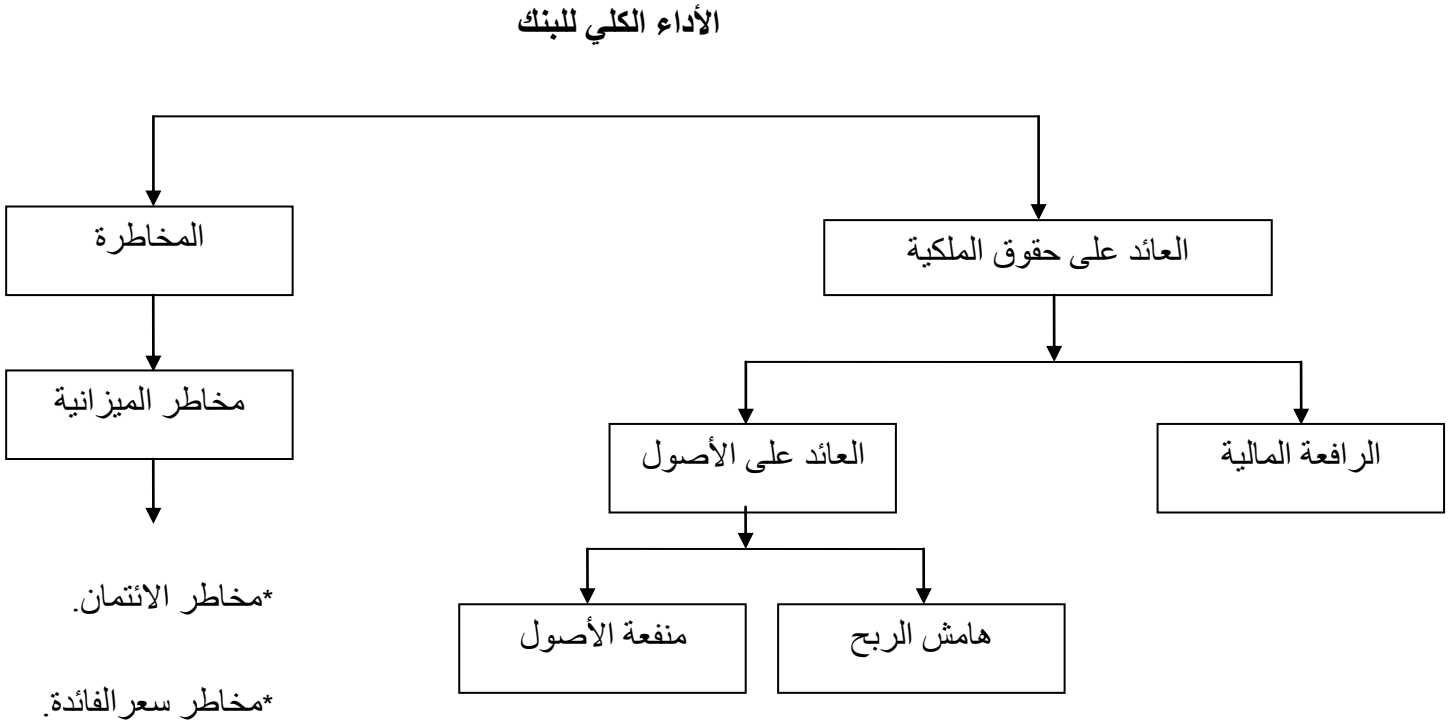
ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين و المساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد و الأداء، و بالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول(محصلة للكفاءة و الإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين و المساهمين عن إدارة المؤسسة.

ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي.

كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات يربط العلاقة بين العائد و المخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية و يعكس مستوى مخاطر رأس المال.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي بنك و يمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة: (الائتمان، السيولة، سعر الفائدة، رأس المال، التشغيل) ويمكن تلخيص كل ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم(03): نموذج العائد على حقوق الملكية



*مخاطر الائتمان.

*مخاطر سعرالفائدة.

*مخاطر رأس المال.

*مخاطر السيولة.

*مخاطر التشغيل.

المصدر: د. طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص79. بتصرف

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح. حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرض للملاك، غير أنه غير ملائم إذا ارتفعت أسعار الفائدة.

وتعطى العلاقة المبسطة لحساب هذا المؤشر كالتالي[1]:

معدل العائد على حقوق الملكية ROE = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

و سنتطرق لهذا المعدل في دراستنا التطبيقية.

2 معدل العائد على الأصول:

يعتبر معدل العائد على الأصول Return on Assets مقياس من مقاييس الربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، و هو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تمويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية للمؤسسة و لا يعكس الأنشطة التمويلية، في ربحية المؤسسة، و يعطى بالعلاقة التالية[2]:

معدل العائد على الأصول ROE = صافي الدخل / الأموال الخاصة.

3 حصة السهم من الأرباح:

يعبر مؤشر حصة السهم من الأرباح Earning Per share على العائد الناتج من السهم الواحد، ويسمى أيضا بنسبة العائد الصافي لكل سهم، وتعطى علاقته كما يلي[3]:

حصة السهم من الأرباح EPS = الأرباح الصافية بعد الضريبة / عدد الأسهم العادية المشكلة لرأس المال.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر و التوزيع عمان، 2011، ص 220.

[2] نفس المرجع السابق، ص221.

[3] بريكة سعيد، مسعي سمير، **تقييم المنشأة الاقتصادية، مدخل القيمة الاقتصادية المضافة**، ورقة تدخل ضمن الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر،2009.

4 معدل العائد على الاستثمار:

هو مقياس لمدى ربحية الأموال المستثمرة في المشاريع الاقتصادية، و هو يعكس أداء الإدارة في إدارة رأس المال المستثمر، و يعتبر أكثر مؤشرات الأداء استعمالا وذلك لبساطته و سهولة حسابه، كما أنه يساعد متخذي القرار على وضع أهدافهم من خلال تقييمه لكيفية تحقيق الربحية، ويعطى معدل العائد على الاستثمار بالعلاقة التالية[1]:

معدل العائد على الاستثمار ROI = الأرباح الصافية / مجموع الأموال المستثمرة.

ثانياً: أدوات قياس الأداء المالي الحديثة.

من أهم مؤشرات قياس الأداء المالي الحديثة، مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، مؤشر القيمة السوقية المضافة، حيث لقي هذين المؤشرين رواجا كبيرا و استعمالا واسعا في علوم التسيير.

1 القيمة الاقتصادية المضافة:

ظهر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added بديلا لمؤشر الربح المتبقي حيث قام كل من Joel Stern et G.bennet Stewart بتقديم هذا النموذج الذي هو امتداد لنظرية القيمة ل Modigliani et Miller كما استند هذا المؤشر إلى أعمال Mecling et Jensen في مجال السلوك التنظيمي و تكاليف الوكالة[2].

حيث استطاع Joel Stern et G. bennet Stewart إلى تحويل هاته المفاهيم إلى نظام يسهل على المسيرين التوجيه الأمثل لموارد المؤسسة و أصبح هذا المؤشر أداة لقياس الأداء يعبر عن خلق القيمة في المؤسسة.

ويعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من أهم مقاييس الإنجاز المالي، كما أنها تعتبر أكثر من أي مؤشر آخر عن تقدير الربح الحقيقي، حيث يرتكز هذا المقياس على مفهوم خلق القيمة، ويرتبط بتعظيم ثروة المساهمين، ويعرف على أنه صافي الربح التشغيلي بعد اقتطاع الضرائب مطروحا منه حاصل ضرب رأس المال في تكلفته.

وتعطى بالعلاقة المبسطة للقيمة الإقتصادية المضافة كالتالي[3]:

$$EVA = RE - (K \times CI)$$

---

[1] مهى عيسى، حمدان عبد اللات، **أثر مخاطر الاستثمار والسيولة و الحجم على عوائد الأسهم**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1995، ص 26.

[2] هواري سويسي، **تقييم المؤسسة و دورها في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص 243.

[3] سويسي، مرجع السابق، ص 249.

حيث أن :

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.

K: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

CI: رأس المال المستثمر و يضم (الديون + الأموال الخاصة).

RE: نتيجة الاستغلال خارج الاستغلال.

2- عائد التدفق المتولد على الاستثمار:

يعرف مؤشر عائد التدفق المتولد على الاستثمار Cash-Flow Return On Investment بأنه المعدل بين فائض خزينة الاستغلال بعد الضريبة و الأصل الإجمالي و هو يعبر عن معدل العائد المحقق من استثمارات المؤسسة. ويمكن لهذا المؤشر مساعدة متخذي القرار في معرفة ما إذا كانت المؤسسة تحقق خلق للقيمة أم لا و ذلك بمقارنته بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

*إذا كان مؤشر CFROI أكبر من التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال هناك خلق للقيمة.

* إذا كان مؤشر CFROI أقل من التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال هناك تدهور للقيمة.

وتعطى العلاقة الرياضية كالتالي[1]:

عائد التدفق النقدي المتولد عن الاستثمار CFROI= فائض خزينة الاستغلال / الأصل الإجمالي.

[1] علي بن ضب، سيد أحمد عماد، **تكلفة رأس المال و إنشاء القيمة**، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، جامعة ورقلة 2012، الجزائر، . ص 120.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل فقد حاولنا التطرق إلى المفاهيم الأساسية للمخاطر المالية التي يمكن أن يتعرض لها البنك التجاري حيث تم العرض في المبحث الأول المخاطر البنكية، أنواعها، تصنيفها و كيفية تسييرها و قياسها ، أما المبحث الثاني و الثالث قد تطرقنا لماهية الأداء المالي من حيث مفهومه و كيفية قياسه من خلال نموذج العائد على حقوق الملكية.

وقد تبين لنا أن اعتماد قياس و تقييم الأداء من قبل المنظمة يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء و الانحرافات،وكذلك تحديد أسبابها و البحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجتها، بحيث تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر و التي تأثر على أدائها المالي ونشاطها، لذلك تقوم المنظمة برسم سياسات مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء،على عكس في حالة عدم ممارسة التقييم داخل المنظمة وخاصة في ظل التطورات و الظروف السائدة في اقتصاد السوق و المنافسة و التقلبات و الأزمات،فتقييم الأداء بمثابة سياسة التحوط من الوقوع في الأخطاء التي قد تؤدي إلى إفلاس المنظمات.

تمهيد :

بعد أن قمنا بدراسة مختلف أنواع المخاطر البنكية، وكيفية تسييرها، ومختلف أدوات قياس الأداء المالي، سوف نقوم بتجسيد كل هذه المفاهيم النظرية وذلك بقيامنا بتربص في أحد البنوك الجزائرية وهو البنك الخارجي الجزائري ، حيث يعتبر من أهم البنوك في الساحة الوطنية مقارنة بالبنوك الوطنية الأخرى. وتم اختيارنا بالضبط لوكالة البنك الخارجي بالمدية.

وحتى يتسنى لنا معرفة بعض أنواع المخاطر التي تتعرض لها الوكالة وكيفية معالجتها، و الأدوات التي تستعملها لقياس الأداء المالي قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاث مباحث .

بحيث يتضمن المبحث الأول عرض عام للبنك الخارجي الجزائري وذلك من خلال نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه والهيكل التنظيمي العام له، بعدها نتطرق إلى وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية وذلك بإعطاء تعريفها وأهم النشاطات التي تقوم بها والهيكل التنظيمي لها.

أما في المبحث الثاني فنتطرق إلى تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية (مؤشرات العائد و المخاطرة) وذلك من خلال بعض المؤشرات التي من شأنها إعطاء رؤية واضحة حول الاتجاه العام لنشاط البنك. أما بخصوص المبحث الثالث فنقوم بتقييم النتائج المتوصل إليها، وفي الأخير نتطرق إلى نقاط القوة والضعف الخاصة بالوكالة.

المبحث الأول : عرض عام للبنك الخارجي الجزائري

نقو م في هذا المبحث بتقديم البنك الخارجي الجزائري أهدافه و هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه

أولاً: نشأة البنك الخارجي الجزائري.

تأسس البنك الخارجي بالمرسوم رقم6 7-204 في الأول من أكتوبر1967، برأس مال قدره 20 مليون جزائري، وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي[1]:

- القرض الليوني Crédit Lyonnais .
- المؤسسة العامة Sociéte Générale .
- قرض الشمال Crédit du Nnord .
- البنك الصناعي الجزائري المتوسط Banque Industrielle de l'Algerie et de Méditerané .
- بنك بركليز Barclys bank .

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان 1986 ، وأصبح مستقلا بموجب نص القانون 01/88 الصادر في 17 جانفي 1988 ، وبعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 01 أكتوبر 1967 .

وقد ورث البنك الخارجي الجزائري مجموعة فعاليات لعدة مؤسسات ، فبالرغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي فإنه يعمل للقانون التجاري ، وبالتالي لقواعد المنافسة وذلك لإضافة إلى نزعته الولية الخاصة والمتمثلة في التجارة الخارجية ، ويتدخل في جميع العمليات البنكية ولقد كان تأسيس بمثابة الحلقة الأخيرة من إجراءات تأميم البنوك .

وفي هذا البنك قسمان ، واحد للائتمان (ودائع وإقراض) ، والثاني للعمليات الأجنبية ، ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين ، وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970 ، فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات

[1] مقابلة مع الأستاذ "غزازي عبدالنور"، المكلف بالدراسات، مقابلة يوم 2017/02/16.

(سونطراك ، نفطال) والكيميائية والبيتروكيميائية والتعجين والنقل البحري ومواد البناء ، وهو الذي يمدها بالقرض . وقد ساهم البنك بالفعل في تمويل وتطوير حقول حاسي الرمل وحاسي مسعود. وأنشأ أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وعنابة وسطيف ، ومصانع الإسمنت في الشلف والحجاز ، وفي الحصول على ناقلات النفط والغاز والبضائع والركاب .

بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فإن له 8 مديريات جهوية و90 فرع (وكالة) موجودة في المناطق الكبرى ، وفي المناطق الصناعية ومناطق إنتاج البترول .

ثانياً : أهداف البنك الخارجي الجزائري :

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي[1]:

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم .
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادية بين الجزائر والخارج.
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية .
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري

تنقسم المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري إلى عدة مديريات مختلفة وهي[2]:

- **المديرية الفرعية التجارية:** وتعمل على التنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الاتصال والإعلام.

– المديرية الفرعية للعلاقات الدولية: وتعمل على تنظيم ومتابعة ومراقبة مختلف العمليات مع الخارج (عمليات الاستيراد والتصدير) .

– المديرية الفرعية للمالية : ويكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك ومراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التسيير الداخلي للبنك .

– المديرية الفرعية للتنظيم : ومهمتها أساسا تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك .

[1] مقابلة مع الأستاذ "غزازي عبدالنور"، المكلف بالدراسات، مقابلة يوم 2017/02/16.

[2] مقابلة مع الأستاذ "غزازي عبدالنور"، المكلف بالدراسات، مقابلة يوم 2017/02/16.

– **المديرية الفرعية للتعهدات** : ويكمن دورها في مراقبة ومتابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن .

– **المديرية الفرعية لإدارة الأعمال** : وتعمل على مراقبة جميع ممتلكات البنك وكذا إدارة شؤون العاملين .

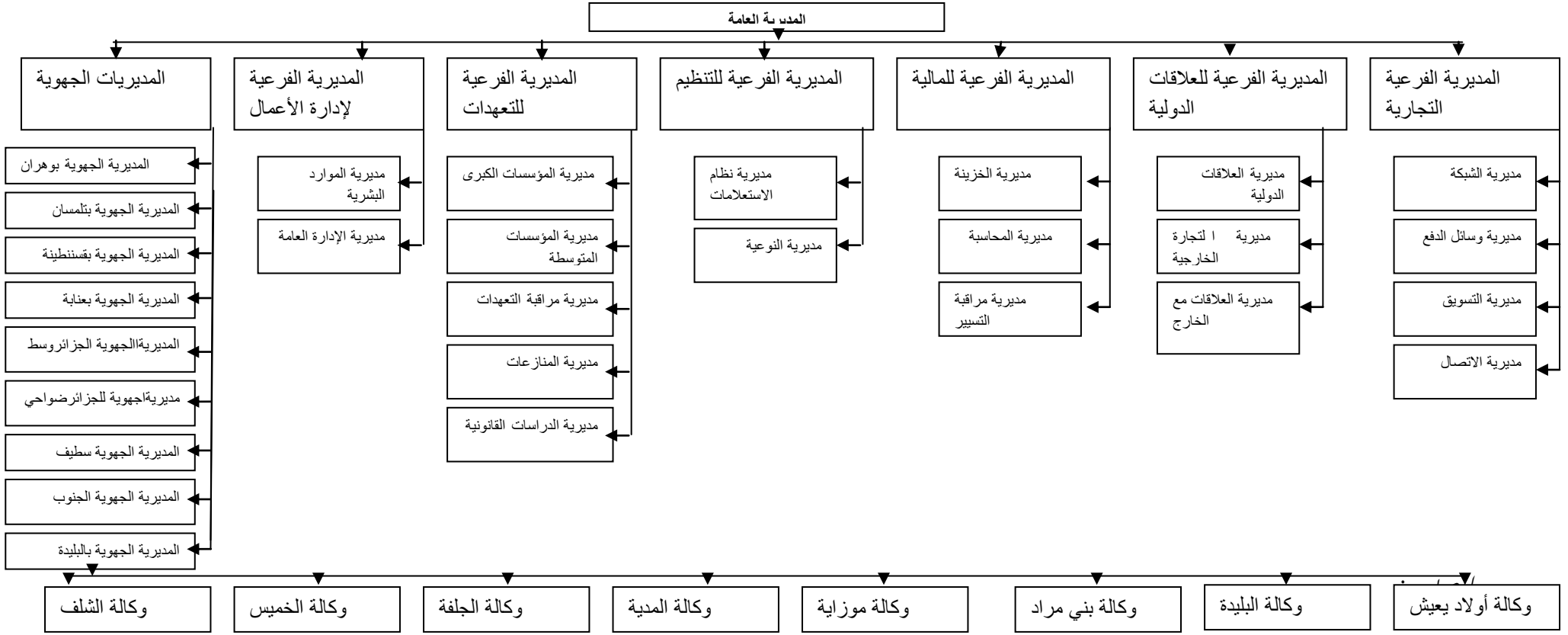
– **المديريات الجهوية** : وتعمل على مراقبة جميع نشاطات الوكالات التابعة .

– **المفتشية العامة** : ويكمن دورها أساسا في مراقبة نشاطات الوكالات دوريا .

– **الكتابة العامة** : وهي السكريتاريا الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة .

وكل هاته المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي :

شكل رقم(04): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائر



وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 03/17 /2017.

المطلب الثالث : دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري.

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات ، ومن بين وكالات البنك الخارجي الجزائري وكالته بالمدية ، وهي محطة دراستنا التطبيقية .

أولاً : تعريف الوكالة ونشاطاتها

1. تعريف الوكالة : وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالبليدة ، تأسست سنة 1982 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية[1].

2. مهام ونشاط الوكالة : تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها ما يلي :

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص .
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك ، والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك .
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة .
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها .
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية ، الوصولات، الدفعات .
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى .
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية ، استقبال وديعة مبالغ السندات ، استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة ، سند لأمر ، الشيك ، فواتير أو وثائق التجارة الأخرى .
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين .

[1] مقابلة مع الأستاذ "غزازي عبدالنور"، المكلف بالدراسات، مقابلة يوم 2017/02/16.

- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والقيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال.

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها.

ثانياً : الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية

تتواجد بالوكالة المصالح التالية :

1. **مصلحة الصندوق** : تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة احتياجات منها :

- التحصيلات بأنواعها .
- عمليات السحب والدفع.
- عمليات التحويل .
- عمليات المقاصة .
- عمليات المحفظة .

2. **مصلحة التجارة الخارجية** : من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي :

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة .
- التحصيلات بالعملة الصعبة .
- عمليات التجارة الخارجية (التصدير والإستيراد) .

3. **مصلحة التعهدات** : تعمل هذه المصلحة على ما يلي :

- دراسة القروض .
- دراسة التعهدات القانونية والتحصيل .
- الاهتمام بقضايا المنازعات .
- العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة .

- تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك ، ومن حيث نوع القرض وقيمته وأهميته .
- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض .
- إجراء المقابلات مع العملاء ، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض .

4. **مصلحة التسيير الإداري**: تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

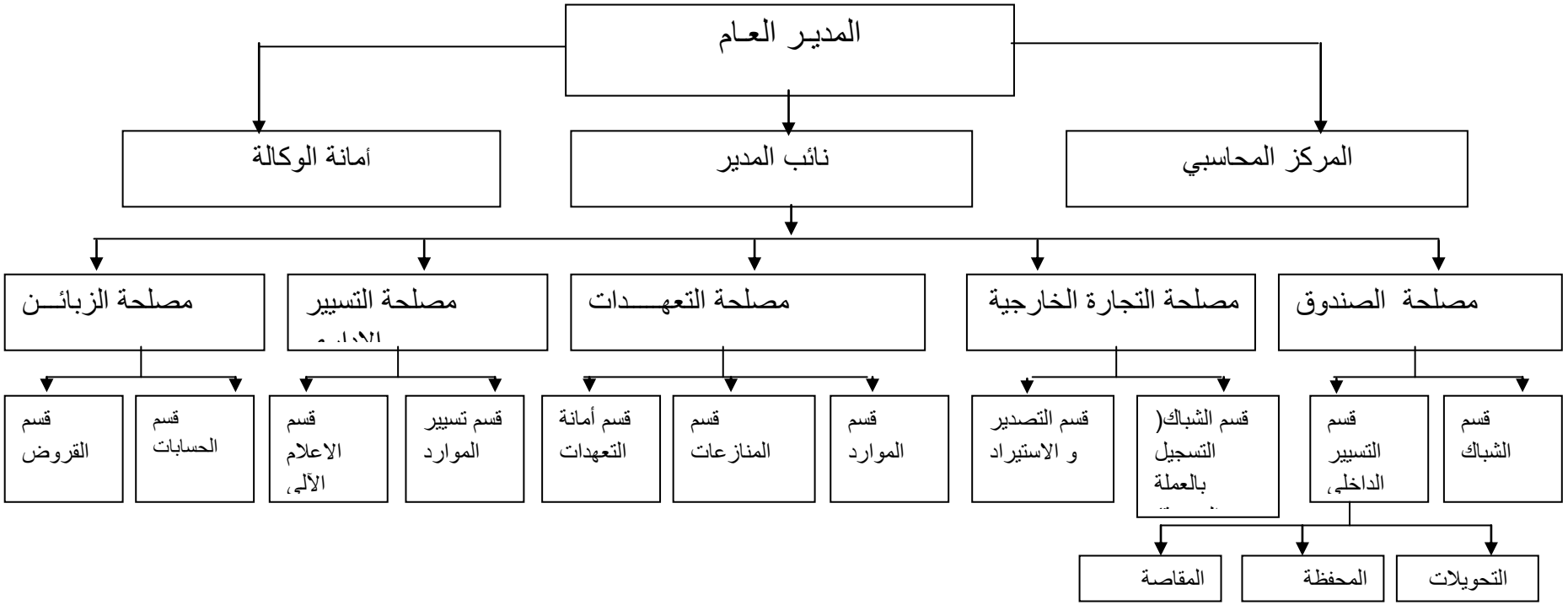
- تسيير موارد الوكالة.
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة .
- التسيير الآلي للعمليات .

5. **مصلحة الزبائن** : تتولى هذه المصلحة المهام التالية :

- دراسة ملفات القروض .

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية .



المصدر : وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2017/03/23.

المبحث الثاني: تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية (مؤشرات العائد و المخاطرة):

من أجل قياس ومعرفة مدى ربحية البنك و درجة المخاطرة المحيطة به نلجأ إلى بعض المؤشرات و التي من شأنها إعطاء رؤية واضحة حول الاتجاه العام للبنك.

وتعتبر هذه المؤشرات بمثابة وسيلة مراقبة يستعملها البنك لتحقيق أهدافه العامة مما يخدم إستراتيجيته، وبما أن القوائم المالية و المتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج تلعب دورا أساسيا في عملية تقييم الأداء، فهي كذلك تقدم إطار عمل للعلاقات المتبادلة بين ربحية البنك و المخاطرة، كما تقارن أداء البنوك الصغيرة مع المؤسسات البنكية الضخمة.

كما تساعد أيضا في حساب النسب المالية و المتعلقة بأداء البنك (نسب السيولة و نسب المخاطرة) . فسوف نستهل هذا المبحث بالتطرق إلى كل من مؤشرات العائد و المخاطرة (حسابها و تحليلها) بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لثلاث سنوات متتالية و هي :

2014-2015-2016 بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البنك و مقرر النشاط للسنوات السابقة الذكر.

المطلب الأول: مؤشرات العائد.

يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على حق الملكية، و العائد على الأصول، حيث يعتبر معدل العائد على حق الملكية من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء البنك، فيما يتعلق بفئات العائد على الأصول و مؤشر على مدى كفاءة و مقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك[1].

وسنحاول فيما يلي تلخيص بعض نسب العائد التي قمنا بحسابها بناءا على المعطيات المقدمة من طرف البنك ثم نقوم بعد ذلك بتحليلها.

❖ العائد على حقوق الملكية :

يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية، فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في البنك.

[1] د. عبد الغفور حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، ط1993، ص274.

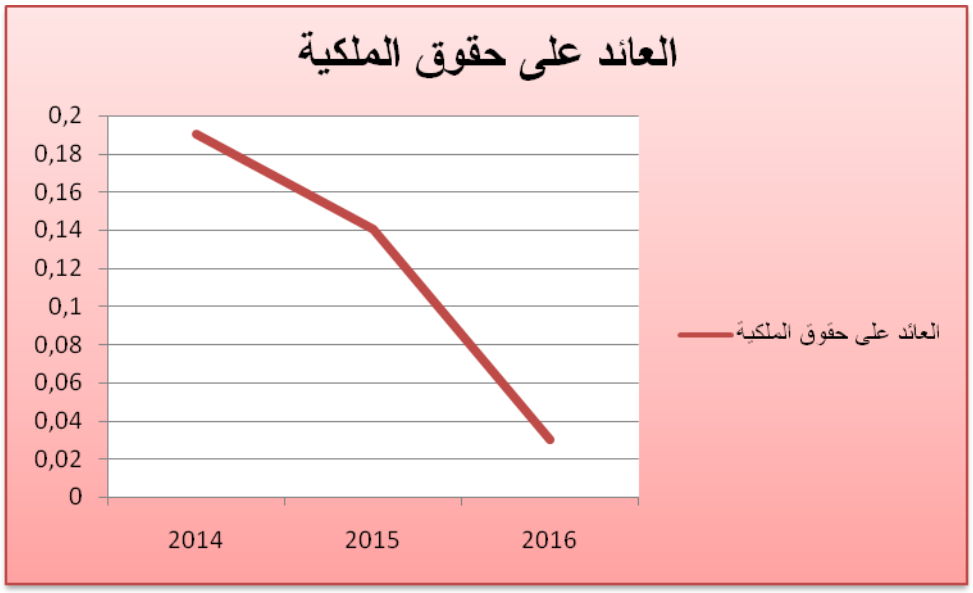
ملاحظة: حقوق الملكية متعلقة فقط برأس المال لأنه لا توجد احتياطات في الوكالة محل الدراسة.

الجدول رقم(01): يوضح تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2014	2015	2016
العائد على حقوق الملكية	0,19	0,14	0,03

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(06): يوضح تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية بلغ أعلى نسبة له سنة 2014 (0.19) ثم شهد انخفاضا قدر ب 5% سنة 2015 (0.14) و استمر انخفاضه بنسبة 11% سنة 2016 (0.03)، و هذا راجع لانخفاض النتيجة الصافية خلال سنوات الدراسة.

❖ العائد على الأصول:

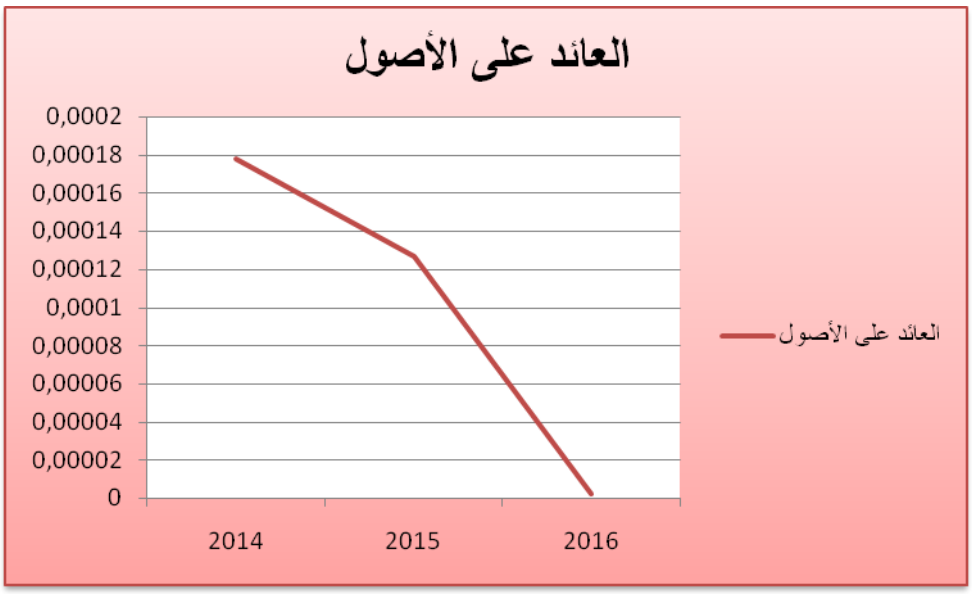
يقيس معدل العائد على الأصول صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة، لذا فإنه يعكس إدارة البنك في إدارة موجوداتها.

الجدول رقم(02): يوضح تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2014	2015	2016
العائد على الأصول	0,000178	0,000127	0,000002

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(07): يوضح تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

من خلال النتائج و المنحنى البياني نلاحظ أن مؤشر العائد على الأصول حقق انخفاضا مستمرا خلال الفترة المدروسة من 2014 إلى 2016، وهذا راجع لارتفاع إجمالي الأصول و انخفاض النتيجة الصافية خلال هذه السنوات.

❖ الرافعة المالية:

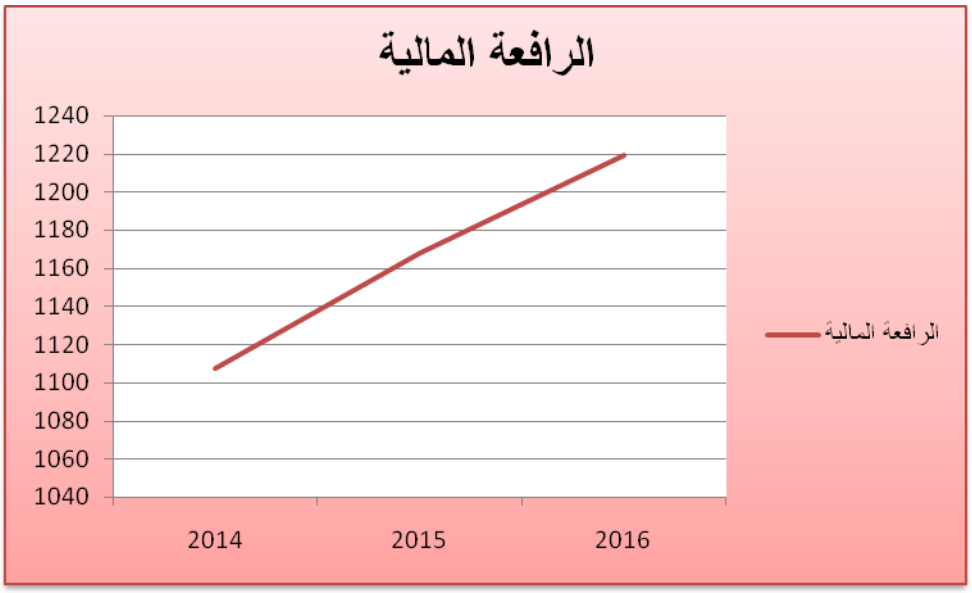
وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح و المخاطرة.

الجدول رقم(03): يوضح تطور الرافعة المالية خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2014	2015	2016
الرافعة المالية	1107,2	1167,8	1218,9

المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(08): يوضح تطور الرافعة المالية خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر الرفع المالي حقق أدنى مستوى له سنة 2014 (1107.2) ثم حقق ارتفاعا محسوما يقدر ب (1167.8) سنة 2015، واستمر في الارتفاع إلى غاية (1218.9) سنة 2016، و هذا مايدل على أن الوكالة تعتمد على الرفع المالي في تحقيق العائد على حقوق الملكية.

❖ هامش الربح:

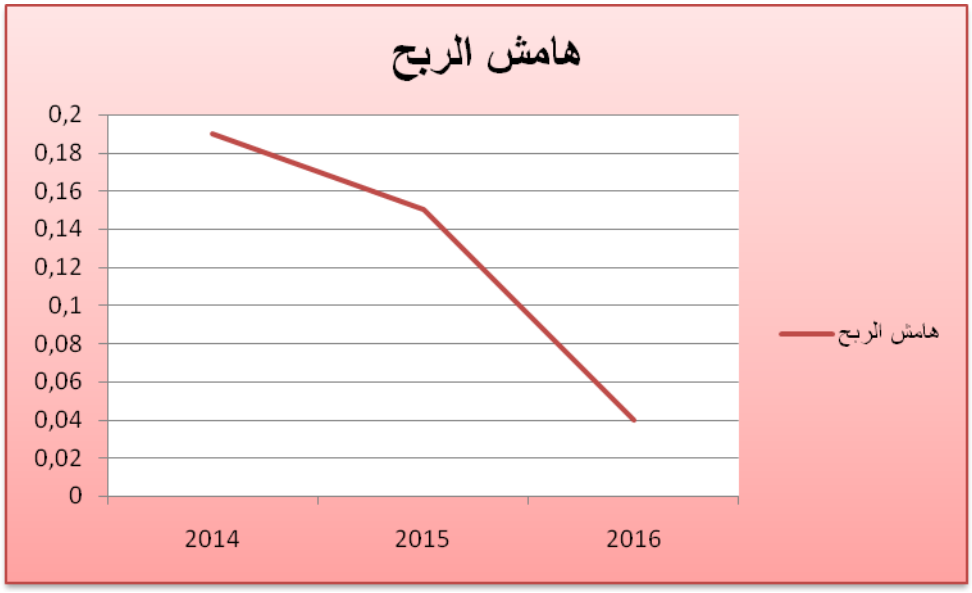
تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة البنك على الرقابة و السيطرة على النفقات و تخفيض الضرائب.

الجدول رقم(04): يوضح تطور هامش الربح خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2014	2015	2016
هامش الربح	0,19	0,15	0,04

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(09): يوضح تطور هامش الربح خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

من النتائج الموضحة في الجدول و المنحنى البياني فإن هذا المؤشر حقق أعلى نسبة له سنة 2014 قدر ب (0.19) ثم شهد انخفاضا قدر ب 4% سنة 2015 (0.15) و استمر انخفاضه إلى غاية (0.04) سنة 2016، وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية خلال سنوات الدراسة.

❖ منفعة الأصول:

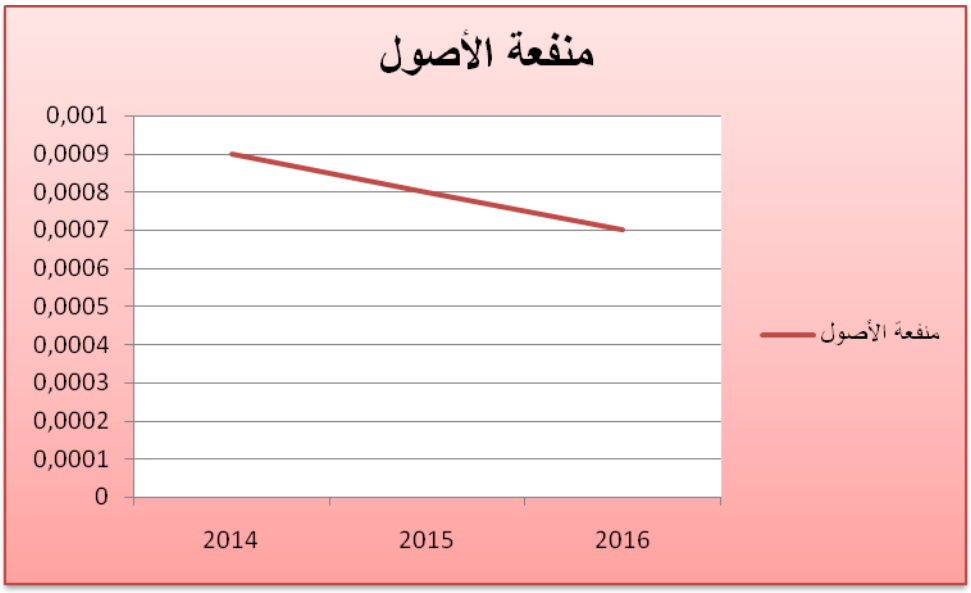
تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول.

الجدول رقم(05): يوضح تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2014	2015	2016
منفعة الأصول	0,0009	0,0008	0,0007

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(10): يوضح تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

من خلال المنحنى البياني و النتائج المتحصل عليها فهذا المعدل حقق أعلى نسبة له (0.0009) سنة 2014 ثم شهد انخفاضا طفيفا بنسبة 1% سنة 2015 ليصل إلى أقل نسبة له (0.0007) سنة 2016، وهذا راجع لانخفاض إجمالي الإيرادات خلال سنوات الدراسة.

المطلب الثاني: مؤشرات المخاطرة.

ترتبط مقاييس الخطر بمقاييس العائد، وعليه تختلف ربحية البنك التجاري باختلاف مخاطر تشكيلة استثماراته و مخاطر عملياته، و يمكن حصر تلك المخاطر في خمسة أنواع:

❖ مخاطر السيولة:

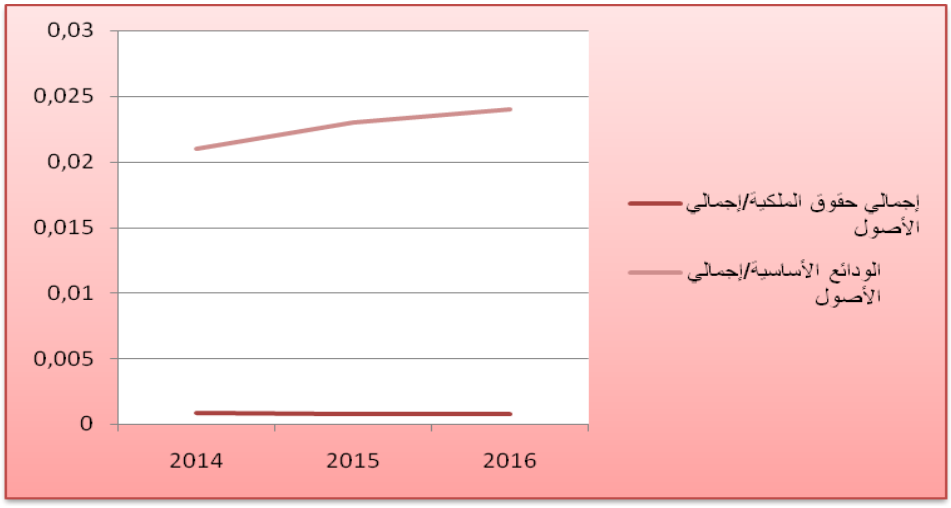
يشير المقياس إلى مقارنة أو نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع و الزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية، سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من الغير.

الجدول رقم(06): يوضح تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2014	2015	2016
إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول	0,0009	0,0008	0,0008
الودائع الأساسية/إجمالي الأصول	0,021	0,023	0,024

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(11): يوضح تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

من خلال الجدول بالنسبة لمخاطر السيولة فقد عرفت ارتفاعا خلال السنوات المدروسة إلا أنها لا تفوق النسبة النمطية للقطاع وذلك لعدم وجود نقدية إضافية لدى البنك، وبالتالي عليه العمل على استثمار هذه النقدية في مجالات و اختصاصات مربحة ومدرة للعائد.

❖ مخاطر معدل الفائدة:

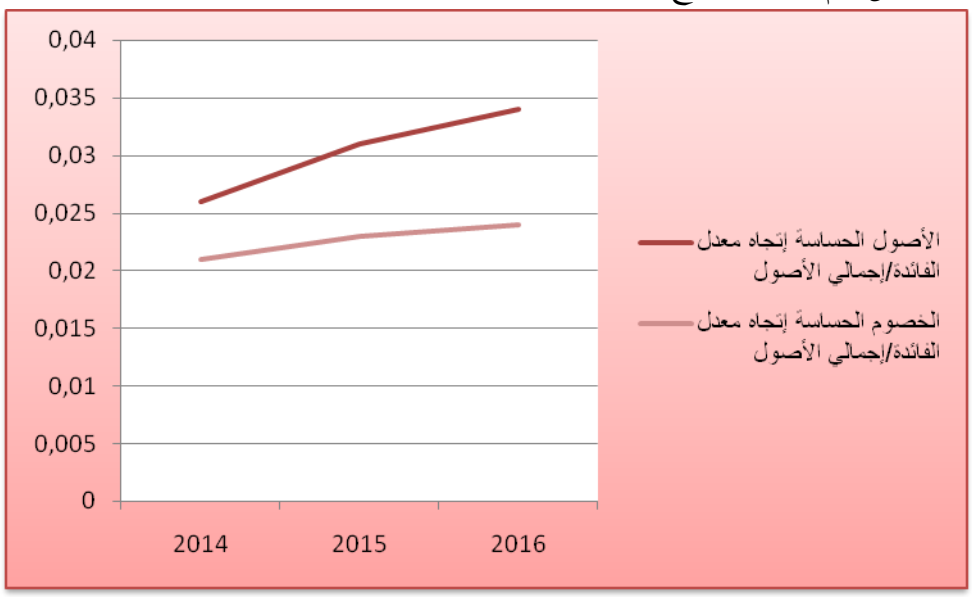
يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة.

الجدول رقم(07): يوضح تطور مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2014	2015	2016
الأصول الحساسة إتجاه معدل الفائدة/إجمالي الأصول	0,026	0,031	0,034
الخصوم الحساسة إتجاه معدل الفائدة/إجمالي الأصول	0,021	0,023	0,024

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(12): يوضح تطور مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك

مخاطر سعر الفائدة نسبتها مرتفعة تدل على أن الأصول ذات التأثر و التقلب لسعر الفائدة (الأصول الحساسة) أقل من الخصوم من نفس النوع وهو ما يشكل خطر على البنك، حيث أن صافي دخل الفائدة سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة.

❖ مخاطر الائتمان:

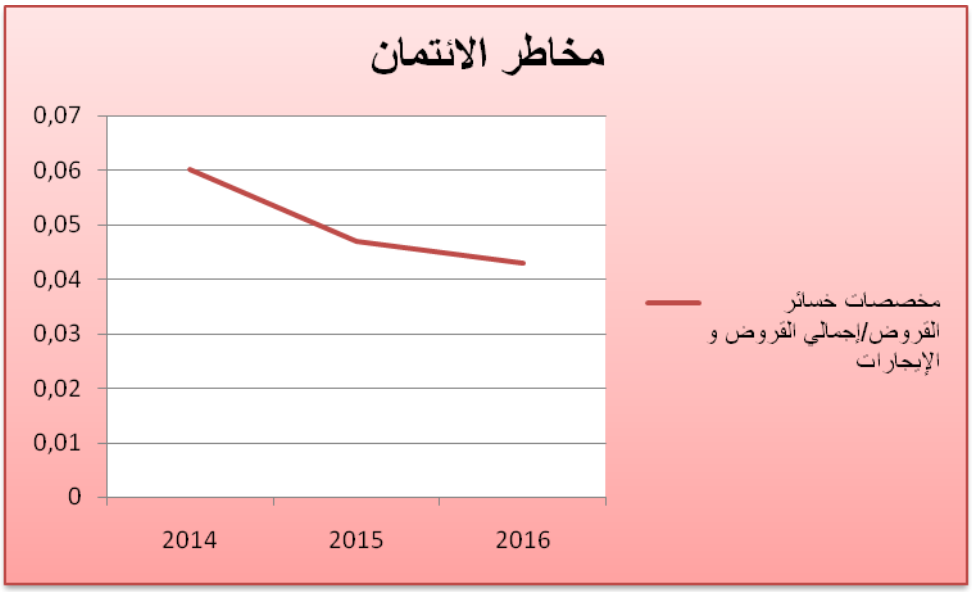
توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا سواء بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقات و العقود المبرمة.

الجدول رقم(08): يوضح تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة 2015-2016

السنوات	2014	2015	2016
مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض و الإيجارات	0,06	0,047	0,043

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(13): يوضح تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة 2014-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

عرفت هي الأخرى انخفاضا وذلك لأن نسبة القروض المتأخرة عن السداد كانت مرتفعة وتمثل نسبة معتبرة من إجمالي القروض، لذلك على البنك العمل على تخفيض هذه النسبة وذلك من خلال الدراسة الدقيقة للوضعية المالية للمقترضين، ورفع نسبة مخصصات خسائر القروض.

❖ مخاطر رأس المال:

تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين و المودعين، أي درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر.

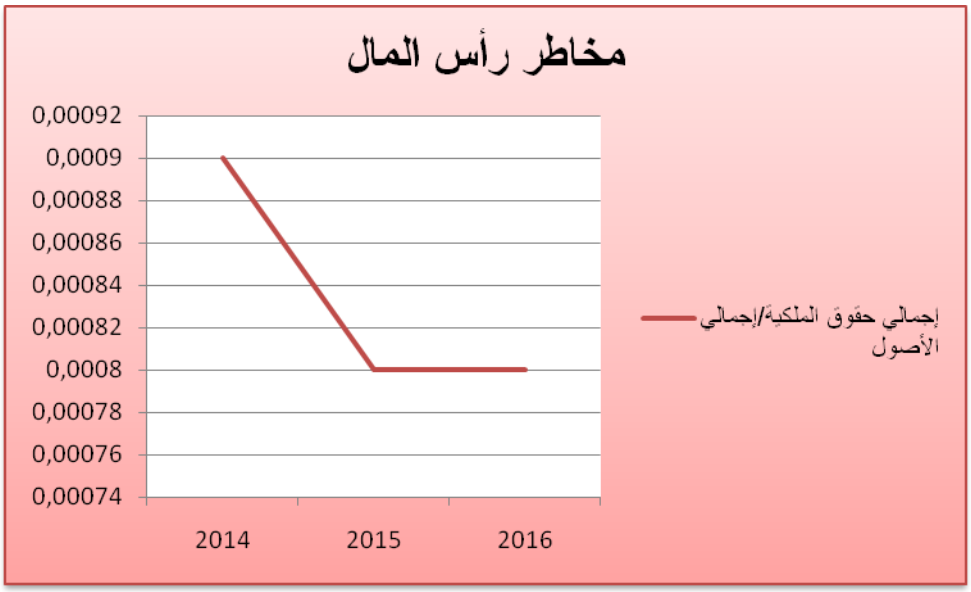
تفسر مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها و على مدى كفاية رأس المال المملوك (حقوق الملكية) لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع.

الجدول رقم(09): يوضح تطور مخاطر رأس المال خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2014	2015	2016
إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول	0,0009	0,0008	0,0008

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل رقم(14): يوضح تطور مخاطر رأس المال خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول و المنحنى البياني فالبنك الخارجي الجزائري حقق أعلى نسبة له سنة 2014(0.0009)، ثم شهد انخفاضا إلى (0.0008) سنة 2015 ثم ثباته في السنة الموالية 2016.

إذن فالبنك يحترم المعيار الذي أقرته لجنة بازل و هو 8%.

المطلب الثالث: تقييم نتائج الدراسة.

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة، كان لها تأثيرهام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك نفسها أمام مناقشة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال تحسين أدائها، زيادة عوائدها، و التخفيف من المخاطر التي تواجهها، والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه.

فمن خلال المؤشرات التي حصلنا عليها، بالنسبة لوكالة البنك الخارجي محل الدراسة فإنها تدل على ثبات أدائه ولذا يجب الرفع من هذه المؤشرات، وللحكم على أدائه بشكل جيد، فيجب مقارنته بغيره من البنوك المحلية ثم مقارنته بالبنوك الأجنبية وذلك لملاحظة الفرق في الأداء ومحاولة إيجاد أسبابه، وبالتالي تحديد نقاط القوة و الضعف.

خاتمة عامة

لقد كانت للأحداث الاقتصادية و المالية في السنوات الأخيرة كالأزمات المالية و تنامي ظاهرة تبييض الأموال، وكذا مختلف التحولات الجيو سياسية خصوصا ماتعلق بمكافحة الإرهاب و التهريب و التجارة بالسلاح، تأثيرا كبيرا على الحياة الاقتصادية و خصوصا على الصعيد المالي و المصرفي، حيث وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال تحسين أدائها، زيادة عوائدها و التخفيف من المخاطر التي تواجهها، و الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه. حيث فرضت على العديد من البنوك العديد من التعليمات التي قد تعيق في بعض الأحيان تحركها أو تقيدها، مما يفرض عليها في العديد من الأحيان تقييم أدائها بشكل دوري مما يمكنها من مواكبة التغيرات و تفادي التهديدات السوقية و استغلال الفرص استغلال أمثل،من أجل ذلك وجدت مؤشرات كثيرة لقياس الأداء المالي، ولكن على الرغم من كثرة و تنوع طرق حساب هاته المؤشرات و المعطيات التي يستخدمها كل مؤشر، فإن جميع تلك المؤشرات لا تخلو من الضعف أو النقد، لذلك لا يوجد مؤشر معين كافي لوحده يمكن الاعتماد عليه كمرجع لقياس الأداء المالي.

وقد تناولت دراستنا موضوع تقييم الأداء و المخاطر المالية للبنوك التجارية للفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 في البنك الخارجي الجزائري وكالة المدية و ذلك في ثلاث فصول، عالج الأول عموميات حول البنوك التجارية و التمويل البنكي من حيث النشأة و المفهوم و المبادئ بالإضافة إلى مفهوم الائتمان المصرفي، أما الثاني فقد تم التطرق إلى ماهية المخاطر البنكية من حيث أنواعها وقياسها و كيفية تسييرها و ماهية تقييم الأداء و الأداء المالي من حيث الأهمية و الأهداف،و نموذج العائد على الملكية، في حين تطرق الفصل الثالث إلى إنجاز دراسة تطبيقية و محاولة تقييم المخاطر المالية باستخدام أحد المؤشرات التقليدية ل BEA،حيث وجدنا أن البنك تعرض لمخاطر مالية و كان عائده في سنوات الدراسة منخفض جدا.

إختبار الفرضيات:

البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالأموال.

الحرص على الالتزام بضوابط الأداء المالي تقلل من حجم المخاطر.

إن عملية التقييم من قبل إدارة البنك ينتج عنها إمكانية تحديد الانحرافات و تحديد أسباب و كيفية معالجتها و رسم السياسات المناسبة لارتفاع و تحسين مستوى الأداء هذا من جهة ومن جهة أخرى إن حالة عدم ممارسة التقييم من قبل البنك في ظل الظروف السائدة في اقتصاد السوق و الممثلة بالمنافسة و عدم الاستقرار و التقلبات و الأزمات قد يؤدي إلى إفلاس هذه المؤسسة. لذلك يعتبر التقييم من الأدوات التي يستند عليها في عملية صياغة و اتخاذ القرارات السليمة و الصائبة التي تضمن التصرف في نشاطه.

البنك الخارجي الجزائري يتعرض للعديد من المخاطر المالية و هذا ما أثر على أدائه المالي.

النتائج:

البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالأموال.

البنوك التجارية الجزائرية لم تحضى بالمستوى المطلوب خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، وهذا بالمقارنة مع بنوك عالمية.

إن تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية مرهون برفع مستوى أدائها المالي عند تطبيق الخطط المالية المسطرة.

إن عملية التقييم من قبل إدارة البنك ينتج عنها إمكانية تحديد الانحرافات و تحديد أسباب و كيفية معالجتها و رسم السياسات المناسبة لارتفاع و تحسين مستوى الأداء هذا من جهة ومن جهة أخرى إن حالة عدم ممارسة التقييم من قبل البنك في ظل الظروف السائدة في اقتصاد السوق و الممثلة بالمنافسة و عدم الاستقرار و التقلبات و الأزمات قد يؤدي إلى إفلاس هذه المؤسسة. لذلك يعتبر التقييم من الأدوات التي يستند عليها في عملية صياغة و اتخاذ القرارات السليمة و الصائبة التي تضمن التصرف في نشاطه.

تستند عملية التقييم على المؤشرات التي من شأنها إعطاء رؤية واضحة توضح مدى نجاح البنك في تحقيق الأهداف المرجوة.

يوجد عدد كبير من مؤشرات قياس الأداء المالي، مما يدل على ضعفها في قياس الأداء و لا يوجد مؤشر مثالي يعتمد عليه في ذلك.

نموذج العائد على حقوق الملكية من بين النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

التوصيات:

ضرورة تبني قواعد الإفصاح و الشفافية داخل البنوك التجارية لأجل تقييم أداء سليم.

متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي باعتبارها عصب الاقتصاد.

تنظيم دورات و برامج تدريبية للمقومين و العمل على استخدام أدوات التحليل الحديثة.

إدراج الرقابة الآلية و الإلكترونية كآلية للحد من المخاطر.

الآفاق:

إجراء دراسات للمؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي.

إجراء دراسات أخرى لمعرفة العوامل الأخرى التي تؤثر على الأداء المالي.

تقييم البنوك الجزائرية العمومية و الخاصة.

المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

1. إبراهيم أبو نجا،"التأمين في القانون الجزائري"،ج1،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1992.
إبراهيم الكراسة ،أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2006.

2. أحمد دغيم ، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي و اقتصادي عالمي جديد ، دار النمر، مصر، 1989.
3. أحمد يوسف، المال في شريعة الإسلامية، القاهرة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،1991.
4. إدريس ثابت عبد الرحمان و المرسي جمال الدين مُحَّد ، الإدارة الإستراتيجية مفاهيم و نماذج تطبيقية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006.

5. إسماعيل مُحَّد هاشم ،النقود و البنوك ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، الإسكندرية ، 2005.

6. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.

7. جاسم المناعي ، إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لها ،صندوق النقد العربي، أبوظبي،2004.

8. جمال زيدية ، أساسيات التسهيلات البنكية ، الأردن ، الوراق للنشر و التوزيع ، 1996.
9. حسين مُحَّد سمحان و إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ، 2011.
10. حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان البنكي و تحليل الائتمان ، الأردن ، الوراق للنشر والتوزيع، 2002.
11. حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر و التوزيع عمان، 2011.
12. حياة شحاتة ، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.
13. د. عبد الغفور حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، ط1، 1999.

14. رايس حدة ، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.
15. رشيد العطار و رياض الحلبي، النقود و البنوك، دار الصفا للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى،2000.

16. الزبيدي، حمزة محمود. إدارة الائتمان البنكي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.

17. زياد رمضان ، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2006.

18. زياد رمضان و محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في أدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثالثة،2006.

19. زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1991.

20. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006.

21. سلمان أبو دياب ، اقتصاديات النقود و البنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع ، بيروت 1996.

22. سمير عبد الحميد رضوان،المشقات المالية و دورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها،دراسة مقارنة بين النظم لوضعية و أحكام الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات مصر، ط1، 2005.

23. السيد عبد المقصود دبيان و آخرون ، المحاسبة في البنوك و شركات التأمين ، دار المعرفة الجامعية، مصر 1999.

24. السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الفكر ناشرون و موزعون ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010.

25. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

26.ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

27. طارق الحاج ،مبادئ التمويل، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،2002.

طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر،(أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، كلية التجارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

28. عبد الحميد، عبد الطيف. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

29. عبد السلام ناشد محمود،"إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية و الأصول العلمية"، دار الثقافة العربية القاهرة، ط1،1989.

30. عبد الغفار حنفي ورسمية قريا قص ، الأسواق و المؤسسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر1999.

31. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم و إدارة البنوك ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، 2000.

32. عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود و البنوك و الأسواق المالية ،دار الحامد ، عمان، 2004.

33. علي عبد الله ، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2001 .

34. فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك (مدخل كمي و استراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر ، عمان–بيروت ، الطبعة الثانية ، 2003.

35. فلوح، صافي، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، 1999.

36. فؤاد عبد اللطيف السرطاوي ، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص ،ط1، عمان، دار الميسرة للنشر،1999.

37. فؤاد مجيد كرخي ، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية ، دار المنهج للنشر، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2001 .

38. فؤاد مجيد كرخي ، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية ، دار المنهج للنشر، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2001.

39. مُحَمَّد الصيرفي ، إدارة المصارف ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2007.

40. مُحَمَّد توفيق عبد المحسن، تقويم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999.

41. مُحَمَّد سعيد أنور سلطان ،إدارة البنوك ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005.

42. مُحَمَّد صالح الحناوي ، المؤسسات – البورصة و البنوك العامة ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998.

43. مُحَمَّد صالح الحناوي و عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية–البورصات و البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001.

44. مختار محمود الهاشمي ،"مقدمة في مبادئ التأمين "،الدار الجامعية، بيروت 1993.

45. ميراندا زغلول رزق ، النقود و البنوك , جامعة بنها ، التعليم المفتوح ، كلية التجارة ، دون بلد ، سبتمبر 2003.

46. نظم مُحَمَّد نوري الشمري ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، دون البلد 2006 ، ص151.
47. نور الله كمال ، وظائف القائد الإداري ، دار ظلا للدراسات و الترجمة و النشر ، دمشق ، الطبعة الأولى، 1992 .

48. هويدا هواري ،الاستثمار والتمويل ،القاهرة، مكتبة عين شمس 1983.
49. هيثم صاحب عجاج ، نظرية التمويل ، ج2 عمان، دار زهران ، 2001.

❖ **الرسائل و الأطروحات الجامعية:**

50. آزاد قاسم ، إدارة البنك التجاري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق ، دون سنة.
51. تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص : إدارة الأعمال ، المركز الجامعي أكلي محند أولحاج البويرة ، 2011\2012.
52. حمزة محمود، الاعتمادات المستندية والكفلات البنكية في البنك التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق،2004.
53. خطيب منال. تكلفة الائتمان البنكي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004.

54. شايب مُحَمَّد، تأثير تكنولوجيا الإعلام و الاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : بنوك و نقود ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2006\2007.
55. صوار يوسف، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير تحت عنوان " محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، دراسة حالة بنك بدر، جامعة تلمسان 2008.

56. طارق أحمد عواد ، تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2005.
57. العابي إيمان ، البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : بنوك و تأمينات ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2006\2007.

58. عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : تسيير المؤسسات الصناعية ، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2001\2002.

59. عباس عصام ، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012\2011.

60. عبد الكريم منصوري ، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص : تحليل اقتصادي ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2010\2009.

61. عبد الواحد غردة ، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : نقود و تمويل ، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، 2003\2004.

62. علي عبد الله ، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2001 .

63. قاسيمي آسيا ، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ، فرع : مالية المؤسسة ، جامعة أمُحَّد بوقرة بومرداس، 2008\2009.

64. مُحَّد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، الإسكندرية ، منشأة المصارف، 1995،

65. مهى عيسى، حمدان عبد اللات، أثر مخاطر الاستثمار والسيولة و الحجم على عوائد الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1995، ص 26.

66. موسى ولد الشيخ ،البنوك التجارية و دورها في التنمية الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص : النقود و المالية ، جامعة الجزائر ، 2003\2004.

67. نعيمة بن عامر، البنوك التجارية و تقييم طلبات الائتمان ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقصادية، تخصص نقود و مالية (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2002/2001.

68. نوي نور الدين، دور الجهاز البنكي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008 – 2009.

69. هواري سويسي، تقييم المؤسسة و دورها في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

❖ **الدوريات و المجلات:**

70. سحر طلال إبراهيم ، تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخامس و الثلاثون، 2013.

69. سهل الدروبي ،ماهية إدارة مخاطر وكيف نشأت، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية

71. عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي ، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006\2011 ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، جامعة غرداية ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، 2014.

72. علي بن ضب، سيد أحمد عماد، تكلفة رأس المال و إنشاء القيمة، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، جامعة ورقلة 2012.

73. قريشي مُحَّد الجموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، منشور في مجلة الباحث، العدد 03 ، جامعة ورقلة، 2004.

74. مجد الدين الفيروزي أبادي ، القاموس المحيط ، القاهرة، دار الحديث.

75. نذير بوسهوة و علي مكيد ، دور إدارة المعرفة في تعزيز أداء المؤسسة ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، جامعة الوادي ، العدد السابع المجلد الأول ، 2014.

❖ **الملتقيات:**

76. بريكة سعيد، مسعي سمير، تقييم المنشأة الاقتصادية، مدخل القيمة الاقتصادية المضافة، ورقة تدخل ضمن الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة الجزائر، 2009.

77. حسين بالعجوز ، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها ، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في الألفية الثالثة منافسة –مخاطر–تقنيات ، جامعة جيجل ، أيام 6و 7 جوان، 2005.

د.عبد العزيز بن مُحَّد التميمي،تحليل المخاطر، الإجتماع العاشر للحماية المدنية ، جامعة ملكة سعود، كلية الهندسة ،الرياض.

78. سعدي يحي و أوصيف لخضر ، أثر إدارة الجودة الشاملة على رفع أداء و فعالية المنظمات ، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 10\11 نوفمبر2009 .

79. عبادي مُحَّد وسليم حمود ، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء و الفعالية في البنوك التجارية الجزائرية ، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في الظل التنمية المستدامة ، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة ، 10\11 نوفمبر 2009 .

80. مفتاح صالح ،معارفي فريدة ،المخاطر الائتمانية(تحديدها–قياسها–إدارتها والحد منها)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابق :إدارة المخاطر و إقتصاد المعرفة ،جامعة الزيتونة ،الأردن،أيام 16و18أفريل 2007.

❖ **المقابلات:**

81. مقابلة مع الأستاذ "غزازي عبدالنور"، المكلف بالدراسات في البنك الخارجي.

الملاحق

الملحق الأول

Les Montants en Millions de Dinars

Actifs	2014	2015	2016
Trésorerie	65228	60627	71909
Crédits	1247803	1576788	1856795
Dettes	203003	203524	208004
Comptes débiteurs	54803676	57228003	60119229
Investissements	100203	102747	113826
Résultat	1158558	1107691	1013215
Total Actifs	57578471	60729380	63382978

الملحق الثاني

Passifs	2014	2015	2016
Les Dépots	1243002	1422502	1545676
Comptes créditeures	56208425	58725803	61705277
Les Amortissements	750440	75075	80025
Capital Social	52000	52000	52000
Total Passifs	57578471	60729380	63382978

الملحق الثالث

	TCR 2014	TCR 2015	TCR 2016
60/ Bénéficient/allocations	11073	10250	11873
62/ Services	9287	9825	10956
63/ Frais des employées	22075	21325	21187
64/ Impots et Taxes	865	728	886
66/ Dépenses/ autre frais	403	575	825
Total des dépenses	43703	42703	45727
70/ Intérét	45803	42875	39395
76/ autre résultat	8152	7579	8097
Total des revenues	53955	50454	47492
Le Résultat Net	10252	7751	1765